الأمم المتحدة A/51/PV.15

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ١٥
الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نسانزي (بوروندي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هو نائب رئيس وزراء البانيا ووزير خارجيتها، سعادة السيد تريتان شيهو، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شيهو (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن أحر التهانئ للسيد غزالي اسماعيل بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة، وعن أطيب تمنياتي له بالنجاح. كما يسرني أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره الصادق لسعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة خلال الدورة السابقة. كما نود أن نشيد بالأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى، على إسهامه القيم وجهوده الدؤوبة في إدارته المنظمة بفعالية.

فعلى الرغم من صعوبات ومشاكل مالية عديدة، تحاول الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها الذي لا يعوض في خدمة السلام والأمن عن طريق عمليات حفظ السلام وتشجيع التعاون الدولي. فقد أصبح "ذوو الخوذ الزرق" التابعون للأمم المتحدة فعلا رموزا للأمل في مناطق الصراع الرئيسية في جميع أنحاء العالم. وتأمل حكومة البانيا بإخلاص أن يستقر السلام الدائم في البوسنة والهرسك وأفغانستان وطاجيكستان وبوروندي وليبريا وفي كل مكان آخر.

وتمر الأمم المتحدة في الوقت الحالي بأشد أزمة مالية في تاريخها. في هذا العام وحده، نفدت الأموال في الميزانية العادية للمنظمة ثلاث مرات ولذلك اضطرت إلى الاقتراض من ميزانية عملياتها لحفظ السلام. وان مهام الحاضر وتحديات المستقبل تتطلب القيام بإصلاح عام لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. والبانيا تشارك بنشاط في المناقشة بشأن العملية التحضيرية لإصلاح مجلس الأمن في اطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. والبانيا تؤيد زيادة حجم المجلس بعضوين دائمين هما المانيا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86331

9686331

واليابان. كما نعتقد أنه ينبغي النظر في بدائل تتصل بالتنفيذ الأوسع للدول الأعضاء لجعل المجلس أكثر كفاءة وأكثر قدرة على الوفاء بولايته.

وإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تكون جزءا من عملية الاصلاح. ونحن جميعا نؤمن بقوة أنه إذا ما دامت الفجوات الاقتصادية الواسعة قائمة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب فإن بعض الشعوب والبلدان ستواجه مشاكل أساسية تتصل ببقائها، وستسود مخاطر التوتر والصراع والعداوات الإقليمية. ولهذا السبب فإن اصلاح مجلس الأمن لن يساعد قضية السلام والاستقرار العالميين ما لم يصاحبه اصلاح فعال بنفس القدر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد خمسين سنة طويلة من الحكم الشيوعي، فإن ألبانيا الآن ديمقراطية منذ خمس سنوات وخلال هذه الفترة من الاصلاح الديمقراطي كان عليها أن تواجه مشاكل رئيسية عديدة ومنها تركتها الشيوعية وما يصحبها من روح الصراع الطبقي؛ وفقرها المدقع وعزلتها الشديدة. بيد أن التحول في بلدي زادت من صعوبته الحالة في المنطقة التي أثقلت عليها الأزمة في يوغوسلافيا السابقة وما تبع ذلك من تطبيق نظام الجزاءات طوال بضع سنوات. ومع ذلك استطاعت البانيا أن تتطور من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب؛ ومن القمع إلى اقامة دولة تستند إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والأقليات، ومن اقتصاد كاسد بالغ المركزية إلى اقتصاد سوقي آخذ في النمو، ومن النزعة الانعزالية إلى الانفتاح على التكامل الأوروبي - الأطلسي.

والناتج المحلي الاجمالي في البانيا يزداد سنويا، فقد ازداد من ١١ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وانخفض التضخم النقدي بنسبة ٤٠٠ في المائة في عام ١٩٩٢ وهو ثابت في معدل ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وسعر الصرف لعملتنا الوطنية اكتسب بعض الاستقرار وتم دفع ديننا الخارجي. وعلى الرغم من أن الاقتصاد كان مركزيا تماما قبل خمسة أعوام فإن الخصخصة تمضي الآن بسرعة في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛ وفي الوقت الحالي فإن ٧٥ في المائة من الانتاج العام يأتي من القطاع الخاص. وقد انخفض معدل البطالة من ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٢ في المائة في عام ١٩٩٦. وفي غضون أربع سنوات استطاعت البانيا أن تحرر الأسعار تحريرا كاملا.

ومن الواضح أن تحويل اقتصاد مركزي الى اقتصاد سوقي صعب ومؤلم في بعض الأحيان، وخاصة بالنسبة لبعض القطاعات الاقتصادية والسكانية. وأود أن ننتهز هذه المناسبة لأعرب عن شكري الخالص للاتحاد الأوروبي، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، وعدد من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، على ما قدمته من مساعدة قيمة لبلدي خلال فترة الانتقال هذه. ونحن على ثقة بأن هذه المؤسسات ستواصل مساعدتها لألبانيا.

وارتفعت مكانة ألبانيا على الساحة الدولية ارتفاعا كبيرا في السنوات الأربع الماضية، مما يقدم الدليل على توجهها الأوروبي - الأطلسي الذي يحظى بالأولوية. وألبانيا بالفعل عضوا في مجلس أوروبا وشريك ناشط في الشراكة من أجل السلام، وهي تعمل حاليا من أجل الاندماج الكامل في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، تقدر ألبانيا كل التقدير دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي على اقتناع بأن الوقت قد حان للإسراع بعملية دمج ألبانيا. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز حاليا في توطيد علاقاتنا مع الولايات المتحدة التي يعتبرها الألبانيون نصيرة الديمقراطية والحرية. ونثق بأن هذه العلاقات، التي تحظى بأهمية كبرى لدى ألبانيا، سيستمر تطورها.

وتستند السياسة الإقليمية لألبانيا الى رغبتها في النهوض بالسلم والاستقرار في البلقان. وفي ضوء الموقع الجغرافي الاستراتيجي لألبانيا، والحالة المتردية للألبانيين الذين يعيشون في المنفى في بلدان أخرى في البلقان، والأزمة التي طال أمدها في يوغوسلافيا السابقة، فإن الإسهام الهام للحكومة الألبانية في السلم والاستقرار الإقليميين يدل على استعدادها لإقامة تعاون إقليمي على نمط الاتجاهات الأوروبية الأطلسية. وقد استضافت ألبانيا، عزما منها على مواصلة هذه السياسة وزيادة اسهاماتها، المؤتمر الأول لوزراء الدفاع لبلدان جنوب البلقان، الذي كان خطوة أولى صوب انعقاد مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية، الذي عقد في صوفيا بعد بضعة أشهر. وكجزء من هذا الاسهام، أنشأت بلادي وحدة لحفظ السلام، تعمل الآن في زادار، بكرواتيا، في إطار قوة التنفيذ.

ولا تزال الحكومة الألبانية على اقتناع بأن مسألة البلقان تتطلب قدرا أكبر من اهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجه خاص. فالتاريخ المرير للمنطقة والصراع الطويل الذي شهدته السنوات الأخيرة يدلان بوضوح على أن خطر الحرب سيبقى ماثلا في البلدان التي تسود فيها القومية المتطرفة والشوفينية. ونحن ندرك أهمية اتفاق دايتون في تسوية الصراع في البلقان. ونؤكد دوما على أهمية تحديد السبب الرئيسي للصراع: التطرف القومي الصربي.

وإن حكومة جمهورية ألبانيا، في الوقت الذي تبذل فيه جهدا جادا للمساعدة في تنفيذ اتفاق دايتون، تود مرة أخرى أن تسترعي انتباه الأمم المتحدة الى مشكلة كوسوفو الخطيرة. ففي الثمانينات كانت كوسوفو - التي ٩٠ في المائة من سكانها من الألبانيين الذين يعيشون في أرضهم منذ آلاف السنين - أول من شهد الخطر الذي تمثله القومية الصربية المتطرفة على أقاليم يوغوسلافيا السابقة. فالشوفينية القومية، والتعصب العرقي، والتمييز العنصري والاقتصادي والديني، و "التطهير العرقي"، وأعمال العنف والقمع الموجهة ضد مجموعة كاملة من السكان - وهي سمات مميزة للسياسة الصربية - تكشفت لأول مرة في كوسوفو. وفي الحقيقة، بدأت الأزمة في يوغوسلافيا السابقة في كوسوفو، رغم أن المجتمع الدولي في ذلك الوقت لم يلتفت لما يقوله الألبانيون. ولم يتم إبداء الاهتمام اللازم إلا عندما أصبحت الأزمة صراعا داميا في البوسنة والهرسك.

تجب دراسة مسألة كوسوفو ومعالجتها على نحو واف بروح اتفاق دايتون. فهي تعتبر الآن إحدى المسائل الدولية الخطيرة التي يتعين حسمها، وقد كانت موضوع العديد من الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعن الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الحالة في كوسوفو لا تزال متوترة ومتفجرة. وأساسا ترجع حقيقة أن الصراع المسلح بين الألبانيين الذين يعيشون في كوسوفو والصرب قد تم تجنبه حتى الآن - أو بالأحرى مقاومته الى السياسة السلمية التي ينتهجها الممثلون السياسيون الشرعيون لشعب كوسوفو والسياسة الخارجية لحكومة ألبانيا.

ونعتقد أن كوسوفو تستحق مركزا يعبر عن الإرادة السياسية لشعبها وأيضا عن الصكوك الدولية المتصلة بحق الشعوب في تقرير المصير. وإن الاتفاق بشأن التعليم في كوسوفو، الذي توصل اليه ممثلو كوسوفو مع بلغراد، خطوة مبشرة بالخير نحو مزيد من الجهود للضمان الكامل للحريات الأساسية وحقوق الإنسان والحقوق الوطنية للألبانيين في كوسوفو. وتعتقد حكومة جمهورية ألبانيا أنه يمكن التوصل الى حل لهذه المشكلة الحادة عن طريق الحوار البناء بوجود طرف ثالث دولي موثوق به.

ونشكر الجمعية العامة على دراستها للحالة في كوسوفو، وخاصة من خلال قراريها ٤٩/٢٠٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٥٠/١٩٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ونود أن ننتهز هذه المناسبة لنناشد مرة أخرى المجتمع الدولي مواصلة جهوده الى أن يتم الحسم الأكيد لهذه المسألة.

وتتسم السياسة الخارجية التي تنتهجها ألبانيا بالجهود المبذولة لإقامة علاقات طيبة مع جيرانها. وما فتئت ألبانيا تؤيد السلم والاستقرار والتعاون الاقتصادي والثقافي مع البلدان المجاورة. وقد تمكنت ألبانيا واليونان من اقامة علاقات طيبة يجري تطويرها وتعزيزها. وتشعر حكومة جمهورية ألبانيا وشعب ألبانيا بالامتنان لحكومة اليونان وشعبها على تأييدهما لنا خلال فترة انتقالنا الصعبة. وإن التطورات الايجابية الراهنة في العلاقات الألبانية - اليونانية تبين، بما يدخل السرور الى قلوبنا، أنه يمكن في العلاقات الثنائية حسم جميع المشاكل بصورة مرضية وفي إطار زمني معقول إذا استطاع الطرفان إبداء الإرادة السياسية والالتزام الجاد. وإن العلاقات الودية القائمة بين بلدينا شهادة ملموسة على الانجازات التي حققتها الحكومتان اليونانية والألبانية. وتبين العلاقات الطيبة بين بلدين متجاورين مثل ألبانيا واليونان أن وجود أقليات قومية في البلدان المجاورة يمكن أن يشكل جسرا للصداقة وأن يصبح حلقة وصل بين البلدان. إن الاعتراف بالأقليات القومية ومعاملتها المنصفة، مع احترام استقلال كل دولة وسلامتها الإقليمية وسيادتها، عنصر رئيسي في هذه العلاقات.

وقد اتخذت الحكومة الألبانية خطوات لإبداء اهتمامها بإقامة علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وكانت ألبانيا من البلدان الأولى التي اعترفت رسميا بتلك الدولة، بينما أكدنا لها استعدادنا للعمل معها على إقامة علاقات أقوى في جميع الميادين، وبصورة مستقلة عن المشاكل المتصلة بحالة الألبانيين الذين يعيشون في تلك الدولة ووضعهم. ويعتقد بلدي أن تطبيع العلاقات وتحسينها مع صربيا والجبل الأسود يتوقفان على اتخاذ بلغراد لخطوات محددة، مثل احترام اتفاق دايتون واتخاذ تدابير ملموسة لوقف العنف ضد الألبانيين وقمع حقوقهم في كوسوفو، والالتزام الجاد بإيجاد حل سلمي لمسألة كوسوفو.

وتعلق ألبانيا أهمية خاصة على علاقاتها مع جارتها من جهة الغرب، إيطاليا. ولا تزال هذه العلاقة العريقة قائمة منذ بداية حياة شعبينا على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، كانت ايطاليا أحد المانحين الرئيسيين لألبانيا. ونعرب عن امتناننا لحكومة إيطاليا وشعبها على مساعدتهما الضخمة لبلدي خلال فترة الانتقال الصعبة هذه، وعلى روح الإرادة الطيبة التي سادت في علاقاتنا. ونعتقد أن هذه الأمور توفر أساسا صلبا لمزيد من التطورات الايجابية في المستقبل.

وقبل أن اختتم خطابي أمام الجمعية، اسمحوا لي أن أؤكد للأعضاء، بالنيابة عن الحكومة الألبانية، على تأييدنا المستمر لأنشطة الأمم المتحدة. وسنواصل الإسهام في تعزيز المنظمة ودورها الذي لا بديل له في خدمة السلم والأمن والتقدم والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. إن بلدي الصغير، ألبانيا، سيبقى دوما ملتزما بالاسهام بنشاط في جميع أعمال المنظمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة تانسو شيللر، نائبة رئيس وزراء تركيا ووزيرة خارجيتها.

السيدة شيللر (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بتهنئة حارة الى السيد غزالي على انتخابه لشغل منصب رئيس الجمعية العامة الرفيع. وإنني على ثقة من أن مداولاتنا بتوجيهاته الحكيمة

والقديرة ستكون ناجحة للغاية. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد دو أمارال لإسهامه القيم للغاية في أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

وطوينا تواخمسين عاما من عمر هذه المنظمة العالمية، التي أسست لخدمة وتوجيه البشرية في مسعاها العام لجعل العالم مكانا أفضل للعيش. وكان الاحتفال في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة معلما هاما على طريق رحلتنا. ومع ذلك نجد أن سعينا العام لإقامة نظام جديد وأكثر تبشيرا بالخير في العلاقات الدولية عن تحقيق هدفه. والتوقعات والآمال التي غرسها في نفوسنا جميعا انتهاء عهد الحرب الباردة كانت للأسف، قصيرة العمر. وفي الحقيقة، فإن قوى الشر من قبيل القومية العرقية المتطرفة والعدوان ونزعات الهيمنة وعدم التسامح، والعنصرية، والخوف من الأجانب وكرههم والإرهاب، أطلق لها العنان فأوقعت الخراب والدمار على نطاق شامل. وفي نفس الوقت، فإن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك المخاطر في ميدان الأمن العسكري، اتخذت أبعادا عالمية.

ولا يمكن لأي بلد الادعاء أنه بمنأى عن أي من المشاكل التي تواجهنا اليوم، والتي تحتاج الى حلول مشتركة. وفي الحقيقة، هناك توافق في الآراء آخذ في الظهور مؤداه أن مشاكلنا المشتركة تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، حلولا شاملة، يجب أن تصاغ بروح من التضامن والتعاون. وهذه الروح لن تجد تعبيرا ملموسا عنها إلا في هذه المنظمة، التي لا تزال المحفل العالمي الوحيد للتعاون الجماعي والعمل الدولي الفعال. لذلك، فإن من حق الأجيال القادمة علينا أن نعيد تشكيل هذه المؤسسة لنزيدها تعزيزا ولنوفر لها الوسائل التي تلزمها للتصدي لتحدي الحقبة الجديدة التي تبدأ بالقرن الحادي والعشرين.

وإذ نستهل نصف القرن الثاني من عمر منظمتنا، آن الأوان لأن يعيد المجتمع الدولي تقييم السبل والوسائل التي يمكن بها أن تعطي زخما جديدا للجهود الموجهة لبناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا للبشرية كلها. وقد اضطلع بالفعل بقدر كبير من العمل في منظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. وعلى وجه الخصوص، حددت سلسلة المؤتمرات الرئيسية، المعنية بمسائل أساسية تهم الجميع، الأساس للعمل في المستقبل. فسلسلة هذه المؤتمرات، التي بدأت في عام ١٩٩٠ بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وانتهت بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي انعقد في استنبول في حزيران/يونيه الماضي، شملت تقريبا جميع جوانب الاهتمام البشري. وستشكل الإعلانات وبرامج العمل التي اعتمدتها هذه المؤتمرات وخريطة لطريقنا في جهودنا التي نبذلها لتحقيق أهدافنا النهائية.

وقد كان شرفا عظيما لتركيا أن تستضيف هذا العام في استنبول آخر مؤتمر دولي رئيسي في هذا القرن، هو الموئل الثاني. وقد لعب ذلك المؤتمر دورا مفيدا في خلق توعية أكبر بأن توفير المأوى الوافي بغرض الجميع والمستوطنات البشرية القادرة على البقاء في عالم يصطبغ بالطابع الحضري والعولمة بسرعة هما التحديان المشتركان اللذان يواجهاننا. وإعلان استنبول وبرنامج عمل الموئل هما الصكان اللذان سنسترشد بهما للتصدي لهذين التحديين. ونحن نعلق أهمية كبيرة على متابعة هذا المؤتمر الناجح.

ومع أن الأمم المتحدة تتعرض للنقد أحيانا بسبب أوجه قصورها، فإنها لعبت دورا حاسما في البحث عن حلول شاملة للمشاكل التي واجهناها في كل ميدان من ميادين المسعى الإنساني. إلا أن التحديات التي ستواجهها في القرن الحادي والعشرين ربما تكون أعظم وأصعب بكثير من المشاكل التي واجهتها في السابق، ولذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تتكيف بسرعة وفقا للأوقات المتغيرة. ولهذا السبب، نؤيد عملية الإصلاح الدائرة داخل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن من المقبول على نطاق واسع أن تبسيط عمل منظومة الأمم المتحدة وترشيدها وتنشيطها وإعادة هيكلتها وهي المكونات اللازمة لإقامة منظمة عالمية أكثر فعالية واستجابة وتمثيلا وديمقراطية ومساءلة. وهذه التعديلات، التي تخضع حاليا لدراسة مكثفة على مختلف المستويات، ستحدد، الى حد بعيد، فعالية الأمم المتحدة في السنوات القادمة.

ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، يعكف الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه

والمسائل الأخرى ذات الصلة على صياغة مبادئ توجيهية لعملية الإصلاح الدائرة. والمسألة العامة المعروضة علينا هنا هي تعزيز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي على طريقة عمله. وتركيا، التي تؤيد بقوة إجراء إصلاح شامل، قدمت رسميا في العام الماضي مقترحا بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. ونظرا لأن الطابع التمثيلي للمجلس قد تآكل بإطراد، على الرغم من إجراء تعديلات طفيفة، فإننا نعتقد أن مجلسا مكونا من ٢٥ عضوا على الأقل من شأنه أن يكون أكثر تمثيلا وبالتالي أكثر فعالية. ونرى أنه يجدر زيادة عدد أعضاء المجلس بعشرة أعضاء غير دائمين إضافيين وأن يتناوب على المقاعد الاضافية الجديدة المقترحة ٣٠ الى ٤٠ بلدا من قائمة يجري تحديدها مقدما. ومن القمين اختيار هذه البلدان داخل المجموعات الجغرافية وفقا لمجموعة معايير موضوعية يمكن، بالطبع، تعديلها بمرور الوقت. وبالتالي، تكون القائمة مرنة ويجري استكمالها بعد مضي فترة زمنية محددة لتتمشى مع الظروف الجديدة الناشئة.

وفيما يتعلق بأساليب وإجراءات عمل المجلس، اتخذ المجلس بالفعل بعض الخطوات الهامة. إلا أنه يوجد اعتقاد واسع الانتشار بأن هذه الخطوات لم ترق الى التوقعات المشروعة للأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. وبالتالي، لا يزال أمامنا عمل كثير في هذا المجال، لا سيما بالنسبة للمسائل التي لا تزال خلافات هامة قائمة بشأنها.

ومن جهة أخرى، فإن الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة يقوم، بالتعاون مع الجمعية العامة والأمانة العامة، بوصفهما مجالي اهتمامه الرئيسيين بوضع توصيات بالإصلاح وتؤيد تركيا استمرار ولاية الفريق العامل لتمكينه من إنجاز عمله.

وتتطلب التحديات والمخاطر التي نواجهها في المجال العسكري ومجال الأمن اتخاذ تدابير يتسع نطاقها ومجال تطبيقها. وهذه السمة وحدها تؤكد الولاية والسلطة الفريدتين للأمم المتحدة في معالجة هذه التحديات بأبعادها العالمية. ويجب أن يحتل تحديد الأسلحة ونزع السلاح مكانا هاما في جدول أعمالنا، مع الاهتمام بوضوح وعلى وجه السرعة بالتدابير والنظم التي يقصد بها وضع حد للاتجاهات المزعجة بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيات وسائل توصيلها.

وتركيا، بصفتها دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح، يسرها أنها قد انضمت إلى الأغلبية الساحقة من الدول في الجهود الرامية إلى إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى اعتمادها. وهذه المعاهدة، التي وقعت عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر، تشكل خطوة لا غنى عنها تجاه الهدف النهائي وهو التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وتكديس الأسلحة التقليدية بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع يؤدي بطبيعته إلى زعزعة الاستقرار. ولا يقل أهمية عن ذلك رسم سياسات مسؤولة يتقيد بها عالميا بالنسبة لنقل الأسلحة، مع مراعاة أثر هذا النقل على الاستقرار الإقليمي والدولي. ويجب أن نضمن أن يصبح سجل الأسلحة التقليدية بالأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لرصد هذا النقل وشفافيته. وفي خط مواز ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهدا أكثر تضافرا للقضاء على الاتجار غير المشروع في الأسلحة، ليس بصفته تدبيرا لتحديد الأسلحة وتصديرها فحسب، بل الأهم من ذلك بصفته عنصرا أساسيا في المكافحة الدولية للإرهاب.

ومن أخطر المهام التي تواجهها الأمم المتحدة، تعزيز قدر أكبر من التضامن الدولي والعمل المتضافر لمكافحة الإرهاب. ويجب ألا ننتصل من مسؤوليتنا عن المواجهة المباشرة لهذا التحدي، لأن الإرهاب لا يشكل تهديدا للسلام والاستقرار الدوليين فحسب، بل ينتهك أيضا أهم الحقوق الإنسانية، وهو حق الحياة نفسه. ولا مناص لنا من التعاون الدولي إذا أردنا أن نعيش بمأمن من الخوف. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في هذا الصدد. وقرارات الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان والإرهاب، والإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، معالم هامة تمهد الطريق للتعاون الدولي الفعال لاستئصال شأفة هذا العدو المشترك. وفي مكافحة الإرهاب، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه مما لا يقل أهمية أن نحارب البلدان التي تسانده، وألا نتهاون معها. إن

الجريمة المنظمة عبر الحدود، التي تتصل بعمليات الاتجار في المخدرات وبالمنظمات الارهابية، تشكل أيضا تهديدا خطيرا لاستقرار مجتمعاتنا. وسنواصل بنشاط دعم التعاون الدولي لمكافحة هذه الآفة.

وفي عام ١٩٩٥، احتفلنا أيضا بسنة الأمم المتحدة للتسامح. وثقافة التسامح، وهي ضرورية لتوطيد الديمقراطية ولمنع الصراعات الإثنية والاتجاهات العنصرية وكراهية الأجانب، يجري تعزيزها بمختلف الأنشطة الإقليمية والدولية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ولا شك في أن التطورات الحالية تدل على أهمية المحافظة على روح هذا المفهوم الثمين داخل المجتمع وفي العلاقات الثنائية والإقليمية والدولية. ونحن نعلق أهمية كبيرة على متابعة هذه السنة وسنقدم مشروع قرار في إطار البند ذي الصلة من جدول أعمال الجمعية العامة.

وإذ تقع تركيا على خط انكسار بضع مناطق حافلة بالصراعات ومحفوفة بعدم الاستقرار، فمما يقلقها بطبيعة الحال قلقا شديدا التطورات التي تحدث على تخومها وتهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. إننا نضطلع بدور حاسم في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة وعادلة للمشاكل الحالية. كما أننا نشارك بنشاط في مبادرات الأمم المتحدة، بما فيها عمليات حفظ السلام وأنشطة الدبلوماسية الوقائية.

وأنتقل إلى إحدى المسائل التي تحظى بأهمية في جدول أعمالنا. إن سياستنا الأساسية تجاه العراق لا تزال تتمثل في التزامنا بوحدة أراضيه وسيادته واستقلاله. والامتثال الكامل من جانب العراق لكل التزاماته بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا يزال جوهريا لعودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة. وهدفنا الرئيسي هنا هو استعادة السلام والاستقرار والأمن إلى حدودنا، وكذلك في المنطقة برمتها. ونحن نتابع عن كثب التطورات التي حدثت مؤخرا في شمال العراق، والتي قد تؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة الحساسة بالفعل في المنطقة. ولكي يسود الهدوء الدائم في المنطقة، يجب على كل قطاعات السكان المحليين - الأكراد، والتركمان على وجه الخصوص، نظرا لعدم ذكرهم إلى الآن بالدرجة التي يستحقونها، والعرب والأشوريين وغيرهم - أن تشترك اشتراكا كاملا في أية ترتيبات إدارية محلية، ويجب ضمان حقوقها. وينبغي ألا يسمح بأن يصبح شمال العراق منطقة تشكل تهديدا لأمن البلدان المجاورة. ولن تسمح تركيا بأن تستخدم عناصر إرهابية شمال العراق للقيام بأعمال إرهابية ضد أرضها. ونحن مصرون على اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية مصالحنا الأمنية المشروعة ولمنع العناصر الإرهابية من إمكانية شن عمليات إرهابية من شمال العراق ضد سكاننا.

إننا نضطلع بمسؤولياتنا الناتجة عن نظام الجزاءات المفروضة على العراق، بالرغم من العبء الاقتصادي الثقيل للغاية الذي يفرضه ذلك على بلدنا. وبعد أكثر من ست سنوات من فرض الجزاءات، فإن تركيا الآن في مقدمة البلدان التي تتضرر ضررا مباشرا وبالغا من نظام الجزاءات. والواقع أن الثمن الباهظ الذي طلب منا أن ندفعه يفوق منذ وقت طويل قدرتنا على تحمل العبء المالي على اقتصادنا، كما أنه لم يعد بإمكاننا أن ندفعه. وعندما يطبق قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، سيخفف من معاناة الشعب العراقي، في نفس الوقت الذي يخفف فيه بقدر محدود من معاناة تركيا. ومع ذلك، فإن هذا التخفيف لا يمكن أن يتناسب بأي شكل مع خسائرنا. وبالتالي، فقد قدمنا طلبا إلى لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة للحصول على تعويض إضافي مناسب في إطار نظام الجزاءات. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد أننا نعلق أهمية كبيرة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) في أقرب وقت ممكن.

وفي السياق الأعم للشرق الأوسط، يساورنا القلق إزاء ما نأمل ألا يكون إلا طريقا مسدودا مؤقتا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وبصفتنا مؤيدين متفانين لعملية السلام، التي نعتبرها البديل الممكن الوحيد في المنطقة، فإننا نود أن نرى العملية وهي تستعيد قوتها الدافعة. ولا خلاف على أن ذلك يتطلب أن تفي الأطراف بالتزاماتها.

وكما أكدنا في بياننا أمام مجلس الأمن في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ينبغي تجنب أي عمل قد يؤثر سلبا على عملية السلام. وقرار اسرائيل بفتح مدخل لنفق بجوار المسجد الأقصى وسلسلة ردود الفعل التي أثارها

هذا القرار هما من هذا القبيل. ومما أحزننا حزنا عميقا ارتفاع عدد الضحايا؛ ونطلب إلى الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واتقاء وقوع مزيد من أعمال العنف. ونحث الحكومة الاسرائيلية على إعادة النظر في قرارها، وعلى الامتناع عن إتيان أي عمل يمكن تفسيره بأنه استفزاز، وعن اللجوء إلى استعمال القوة. ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٠٧٣ (١٩٩٦). ونتوقع من الرئيس عرفات ورئيس الوزراء نتنياهو أن يلتقيا على الفور لإيجاد مخرج من هذه الأزمة.

ولا تزال إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض طريق السلام الشامل في الشرق الأوسط هي الإرهاب. ولا بد من القضاء عليه إذا أردنا أن ينجح مسعانا لإحلال السلام الدائم والاستقرار. وننادي بتعزيز التعاون على المستوى الثنائي والإقليمي والدولي، كما أننا على استعداد للمشاركة فيه. وبالمثل، نتوقع من البلدان كافة أن تضطلع بدورها لبلوغ هذه الغاية. وعلى هذا الأساس شاركنا في مؤتمر القمة الذي عقد في شرم الشيخ للتدليل على عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب على جبهة موحدة. والنجاح النهائي لعملية السلام يرتهن أيضا بقدرتنا الجماعية على النهوض بالتعاون والتكافل الاقتصاديين فيما بين بلدان الشرق الأوسط، بما يعود بالخير على الجميع.

وبوصفنا بلدا من بلدان البلقان، نؤمن بأن السلام والعدالة والشرعية في البلقان ما زالت تمثل مسائل حيوية للسلام والاستقرار الدوليين. ونرى أن أي خطة للتعاون في البلقان من الخليق بها أن تضم الجميع دون استبعاد أي طرف. وقد شعرنا بأسى عميق، منذ وقت طويل، لأنه أثناء تفكك يوغوسلافيا السابقة، أدى عدم وجود تدخل دولي حازم منذ بداية العدوان والحرب إلى إراقة الدماء، وإلى فظائع لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. والتطورات التي حدثت قبل اتفاق دايتون للسلام أثبتت مرة أخرى أن التغاضي عن العدوان لا يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالات المتأزمة، مما يترتب عليه معاناة إنسانية يعجز عنها الوصف، ويزيد من صعوبة التوصل إلى حلول.

ونحن نشارك بنشاط في تنفيذ الجانبين العسكري والمدني لاتفاق دايتون للسلام، وفي الجهود الدولية لإعادة إعمار البوسنة والهرسك وإنعاشها. كما نعمل، بالتعاون مع الولايات المتحدة، على تنفيذ برنامج مشترك لتدريب وتجهيز جيش اتحاد البوسنة والهرسك، بغية تزويد الاتحاد بالوسائل التي تمكنه من الحفاظ على سلامته الإقليمية، وضمان التكافؤ العسكري.

ونرحب بالانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك. ونرى أن إجراءها رغم الصعوبات القائمة تطور هام بالنسبة لمستقبل البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا التطور إلى تهيئة مناخ سياسي إيجابي مؤات لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، ولإنشاء الهياكل الدستورية والتشريعية والإدارية والأمنية في ذلك البلد. ونحث المجتمع الدولي على أن يظل ملتزما بقضية البوسنة والهرسك، وأن يظل يقظا في مواجهة أية نوايا سيئة تجاه استقلال ذلك البلد وسلامته الإقليمية، وأن يكفل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم؛ وأن يسعى إلى إلقاء القبض على مجرمي الحرب المدانين وتسليمهم لمحكمة لاهاي؛ وأن يحول دون أي تدخل أجنبي سلبي يحتمل أن يعوق عملية إعادة الإدماج السلمية والديمقراطية؛ وأن يوفر المساعدة التي تعهد بها لتعمير البوسنة وإنعاشها.

وتتمتع تركيا بعلاقات حسن جوار مع بلدان البلقان، إلا أن هناك عددا لم يحسم بعد من القضايا بين تركيا واليونان، ومعظمه يتعلق بمنطقة بحر إيجه. ولقد نادينا دوما بضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومن خلال الحوار والمفاوضات البناءة. وعليه، وجهنا عدة نداءات إلى اليونان بأن تبحث عن حل شامل لكل القضايا المعلقة بيننا. ولكن هذا لا يعني أننا سنقبل أي أمر واقع. وما زلنا نتوقع من اليونان أن تولي هذه النداءات ما تستحقه من اعتبار تام واستجابة بناءة. ونتمنى أن يصدق أملنا في أن تعتمد الحكومة اليونانية الجديدة التي أتت بها الانتخابات الأخيرة موقفا أكثر استعدادا للتعاون في هذا الصدد. ومن المؤسف أن البيان الذي أدلى به مؤخرا وزير الخارجية اليوناني من فوق هذه المنصة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، لا يبشر بخير. فتشويه الحقائق الثابتة وتحريفها، والمزاعم الواهية وغير المبررة لن تساعد على خلق مناخ الثقة والصداقة الذي نتمنى أن نراه في علاقاتنا الثنائية.

وفي قبرص، في الفترة المنقضية منذ الدورة الماضية للجمعية العامة، لم تحدث للأسف أية تطورات ملحوظة باتجاه تسوية شاملة. ولم يتسن استئناف المحادثات المباشرة بين الجانبين في إطار بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة بسبب الموقف السلبي الذي يتخذه القبارصة اليونانيون. ولا يزال الجانب القبرصي اليوناني يرفض الاعتراف بأن عملية الأمم المتحدة التفاوضية والحوار المباشر بين زعماء القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، لم يؤديا فقط، في الماضي، إلى تحديد المعايير الأساسية للتسوية النهائية - وهي معايير مطروحة فعلا على مائدة التفاوض - بل إنهما أيضا لعبا دورا هاما في نزع فتيل التوترات بين الطائفتين. ومن الواضح كل الوضوح أن أية محاولات لإحباط العملية التفاوضية التي تشرف عليها الأمم المتحدة ليس من شأنها إلا زيادة وعورة الطريق الصعب المؤدي إلى حل عادل.

إن الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا في المنطقة العازلة وحولها، ولا سيما حادث مقتل جندي قبرصي تركي، تبرهن مرة أخرى على ما يمكن أن يؤدي إليه غياب الحوار في وجود العبارات الملتهبة والاستفزاز. ويحدوني الأمل في أن يخلص الجانب القبرصي اليوناني هذه المرة إلى الاستنتاجات الضرورية. ومن الواضح أن الحاجة إلى تخفيف حدة التوترات وإلى تعزيز الثقة على أرض الجزيرة تجعل من استئناف المحادثات المباشرة دون شروط مسبقة أمرا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وقد أعرب الجانب القبرصي التركي علنا عن استعداده للقيام بذلك. وتركيا ملتزمة بدعم الجهود المجددة التي تبذلها الأمم المتحدة، وتتوقع من اليونان والطرف القبرصي اليوناني أن يتخذا نفس النهج البناء.

وثمة منطقة صراع أخرى لم تستعد السلام والشرعية حتى الآن، وهي منطقة القوقاز. والواقع أن هذه المنطقة ما زالت منكوبة بصراعات مختلفة تتسبب في معاناة إنسانية أليمة، وتهدد السلام والأمن والاستقرار. وتركيا ترتبط بأواصر وشيجة مع بلدان المنطقة وتولي أهمية قصوى للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين. واستمرار احتلال القوات الأرمينية لأكثر من خُمس إقليم أذربيجان ما زال يشكل مصدر قلق عميق لتركيا. فما زال أكثر من مليون أذربيجاني مشردين في بلدهم، وما زالوا يعيشون تحت وطأة ظروف غير مقبولة.

وينبغي ألا يُسمح بأن يقضوا شتاء قارصا آخر في تلك الظروف. وتركيا لا تزال تعمل بجد للمساعدة على تحقيق تسوية سلمية عادلة للنزاع بين أذربيجان وأرمينيا. وستواصل المساهمة بالجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ابتغاء إحلال السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. ونعتقد بقوة أن جميع البلدان في المنطقة أمامها الكثير الذي تكسبه من استعادة السلم والمشروعية في القوقاز. وتحقيق السلام العادل سيمهد الطريق أمام تهيئة مناخ من التعاون لخدمة الرفاه المشترك لجميع بلدان المنطقة.

ولا يزال الصراع في أبخازيا بجورجيا مصدر قلق أيضا. ونحن نعلق أقصى قدر من الأهمية على الحفاظ على سلامة جورجيا الإقليمية وسيادتها ووحدتها، ونعتقد بقوة أنه من الخليق بالمجتمع الدولي أن يبذل كل الجهود لتحقيق حل عادل للصراع على ذلك الأساس. ولتحقيق ذلك، نؤيد تأييدا كاملا محادثات السلام التي تتبناها الأمم المتحدة بين الأطراف، وعلى استعداد للمشاركة في تلك الجهود.

إن أحد أهم جوانب التنمية الاقتصادية في القوقاز وآسيا الوسطى تصدير مواردهما الطبيعية، التي في وسع تركيا أن توفر لها إمكانية أكبر للوصول الى الأسواق العالمية. ويمكنني أن أذكر هنا اقتراح تركيا الخاص بمشروع خط أنابيب البترول "باكو - سيهان" ومشاريع خط أنابيب الغاز الطبيعي التي ستخدم المصالح المشتركة والرفاه للمنطقة كلها.

وأفغانستان منطقة صراع أخرى لم يتمكن المجتمع الدولي من المساعدة في التوصل الى حل عادل ودائم فيها. إن روابطنا الوثيقة مع ذلك البلد ذات جذور عميقة في التاريخ، ونحن تزعجنا الآثار المأساوية المترتبة على الصراع الجاري. وندرك جميعا أيضا إمكانية أثر انتشار الصراع في المنطقة. ونعتقد أن ذلك الصراع المروع قد يوضع له حد وأن السلام قد يستعاد من خلال مفاوضات مباشرة بين المجموعات

المتقاتلة وتشكيل حكومة عريضة القاعدة بمشاركة جميع الأطراف. وتركيا تتوق الى أن ترى بأسرع وقت ممكن التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار وبدء مفاوضات سلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيسرنا أن نستضيف اجتماعا لهذه المفاوضات وسنظل نؤيد تأييدا كاملا جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة للوساطة بشأن التوصل الى تسوية تحترم سلامة أراضي أفغانستان وسيادتها ووحدتها.

وتجد تركيا نفسها - كامتداد لجغرافيتها وفي ضوء تاريخها - عند ملتقى طرق متعددة الاتجاهات لبضع قارات وثقافات مختلفة. وهي تشكل جسرا هاما بين الشرق والغرب يجمع بين قيم الشرق ومُثُل ومؤسسات الغرب في تركيب فريد من نوعه. وتقوم روابط تاريخية وثقافية وأخوية قوية بين تركيا وبلدان البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. ولا ندخر جهدا في الإسهام في حل الصراعات ومنع نشوب صراعات جديدة، ودعم التعاون الإقليمي والدولي وتعزيز التسامح والحوار. وهذا هو قلب وجوهر المبادئ الأساسية التي تحدد سياستنا الخارجية. وسنواصل وضع إمكانياتنا تحت تصرف وفي خدمة السلام والاستقرار والرفاه على المستويين الإقليمي والعالمي.

وفي هذا السياق، أود أن أركز على الدور الهام الذي تقوم به تركيا في مخططات التعاون الإقليمي مثل التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي، وكذلك مشاركتها النشطة في التعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا رغبتنا الخالصة في أن نرى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة وهي تصبح معلما هاما على الطريق نحو الألفية الثالثة. إن علينا أن نجمع قوانا ونوجه مواردنا ونقدح أفكارنا لكي نبني جماعيا عالما أفضل. وستبقى المصالح والأهداف الوطنية بالتأكيد في قلب سياساتنا. ومع ذلك، فإن الوقت قد حان - عشية الألفية الجديدة - لإلقاء نظرة أشمل ولنستعيض عن التنافس بالتعاون، وعن التعصب بالتسامح وعن المواجهة بالحوار والمصالحة. وينبغي لنا، مهما كلفنا ذلك، أن نتجنب سياسة الأمر الواقع والكيل بمكيالين في العلاقات الدولية. إن أمما متحدة مدعمة ومجددا نشاطها تدخل نصف قرنها الثاني يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا لمساعدتنا جميعا على تحقيق أسمى أهدافنا وطموحاتنا. ومع ذلك، علينا ألا ننسى أن مهمة صياغة مستقبل أفضل في أيدينا تماما، لأننا نحن الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لاستراليا، الأونرابل الكسندر داونر.

السيد داونر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن التهانئ الحارة الى السيد غزالي بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة. واستراليا، بوصفها جارا قريبا لماليزيا، ستعتمد دون تردد على خبرته وحكمه السديد وهو يترأس الجمعية في هذه الدورة الهامة.

وأشعر بشرف كبير إذ أترأس لأول مرة الوفد الاسترالي الى دورة من دورات الجمعية العامة.

قبل عام، عندما اعتمدت الجمعية إعلانا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، قطعت على نفسها وعدا هاما بأن نهدي القرن الحادي والعشرين أمما متحدة قادرة على تقديم خدمة فعالة للشعوب التي باسمها أنشئت. ويجب علينا أن نفي بذلك الوعد. ولكن لكي نفعل هذا سنحتاج الى رؤية واضحة للظروف المعاصرة وللظروف التي يمكن أن نراها وهي تقع في القرن الحادي والعشرين.

إن المشهد الذي تبدى عند نهاية الحرب الباردة، قبل أكثر من خمس سنين بقليل، له سمات جديدة عديدة، لا يزال بعضها غير واضح. ومع ذلك، فإن ما هو واضح هو أننا نواجه تحديات جديدة وأن أمامنا فرصا جديدة لم يكن يتصور توفرها كثيرون منا قبل خمس سنوات.

وأكثر هذه الفرص إلحاحا لاغتنامها اتخاذ خطوات مستقبلا في تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وإمكانية اتخاذ تلك الخطوات هي بالتأكيد نتيجة أولية لنهاية الحرب الباردة. وهذا تأكد بشكل

قاطع يوم الثلاثاء الماضي عندما وقع ٦٧ بلدا، في يوم واحد، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وذلك العدد أصبح بعد أسبوع واحد زهاء ١٠٠ بلد. لكن فيما يتجاوز هذا الإنجاز تكمن فرصة كبرى أخرى، هي أن نحول اهتمامنا الوطني والدولي لتعزيز الأمن البشري في كل جوانبه.

إن الوقت الدينمي الذي نعيشه جاء لنا بمشاكل جديدة. وتلك المشاكل تتضمن التهديدات الكبرى غير العسكرية التي يتعرض لها الأمن: الاتجار السري في الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والحاجة الى تحقيق الاستقرار لمعدل نمو سكان العالم والتهديدات الكبرى التي تتعرض لها البيئة.

والخصائص الأولية لهذه التهديدات غير العسكرية للأمن لا يمكن التغلب عليها بالسلاح. فهي تعبر حدود الدول وتستطيع أن تؤثر على السكان أجمعين. وتؤدي هذه الخصائص الى نتيجة رئيسية واحدة هي ضرورة أن تخضع كل الإجراءات المتعلقة بهذه المشاكل للتعاون الدولي.

ويمكن أن يتخذ التعاون المتعدد الأطراف، بل هو يتخذ ولا بد أن يتخذ أشكالا كثيرة. غير أن دور الأمم المتحدة دور فريد نظرا لعالميتها وللقواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب - أي طبيعة الفرص التي أمامنا والمشاكل التي نواجهها والدور الفريد والقدرة الفريدة للأمم المتحدة - يجب علينا أن نحافظ على ما وعدنا به في العام الماضي بأن تواكب الأمم المتحدة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ويقوم التزام استراليا الخاص إزاء الأمم المتحدة على أساس الإيمان الذي أعرب عنه منذ الخمسينات وزير الخارجية آنذاك، ريتشارد كيسي، بأن الأمم المتحدة تمثل الجهد العملي الذي تبذله حكومات وشعوب العالم من أجل تحقيق الأهداف السامية التي تعهدت بتحقيقها عبر ميثاق الأمم المتحدة وهي: السلم والأمن الدوليان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وقد أسهمت استراليا من فورها لبلوغ هذه الأهداف؛ سواء بسداد اشتراكاتها المالية بالكامل وفي موعدها أو بتقديم الأفراد لعمليات حفظ السلام أو بمساهماتها في برامج التنمية، وقد آلت على نفسها أن تحقق للأمم المتحدة النجاح. وأنا أتعهد اليوم باسم استراليا بمواصلة هذه المشاركة في أعمال الأمم المتحدة.

والآن تفتحت أمامنا طاقة أمل في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فإن لم نبادر باغتنامها فسوف تغلق وما زالت ترسانات الأسلحة النووية والتقليدية الكبيرة والمتطورة قائمة. والشكوك تظل قائمة في عدد من المناطق. ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل تزايدت في بعض جوانبها.

وترى استراليا أن ثمة مهمتين أساسيتين في هذا الصدد: الأولى هي بناء وتعزيز المؤسسات والصكوك الدولية، والثانية هي استنباط أفكار جديدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح بغية دفع العمل الدولي الى الأمام بأساليب بناءة وواقعية.

ولتحقيق التقدم في مجال المؤسسات والصكوك، لا بد من أن تعمل أعضاء الأمم المتحدة معا، في ستة مجالات للأولوية على الأقل. وهذه الأولويات بالنسبة للتعاون الدولي هي: إضفاء المزيد من الفعالية على تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية استعراضها المعززة؛ وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتحقيق انطلاقة مبكرة لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ والتوصل الى اتفاق مبكر بشأن آلية التحقق الفعالة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ ومتابعة هدف الحظر العالمي للألغام البرية المضادة للأفراد مع اتباع نهج عالمي إزاء مشاكل إزالة الألغام؛ وتحقيق حظر على انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

وفي تتبعنا لهذه الأولويات في النظام المتعدد الأطراف ينبغي ألا نغفل عن أن التقدم في مجال الأمن الإقليمي وخاصة في المناطق التي يتبدى فيها قلق بشأن انتشار الأسلحة، سوف يقدم إسهاما حاسما.

وطبيعي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي التي تحظى بالأولوية العاجلة. وقد كان إقرارها من الجمعية العامة وفتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر علامتين بارزتين رئيسيتين بالنسبة للمجتمع الدولي. فالمعاهدة من نتاج زماننا. وقد انبثقت عن قلق عالمي طويل العهد ومشترك. ولم يكن من الممكن للمجتمع الدولي ببساطة أن يسمح لها بأن تموت.

ولذا ظلت استراليا عى استعداد لتصدر العمل من أجل عرض المعاهدة على الجمعية العامة. وأثبت التأييد الكاسح للقرار قوة الشعور الدولي المناهض للتجارب النووية. وهذه المعاهدة كانت مطلوبة ومرغوبة، ولكنها ساعدت أيضا على تغيير المناخ الدولي. وأصبح لدينا الآن قدر معقول من الأمل والتوقع بألا تكون التجارب النووية جزءا من المستقبل الذي تواجهه الأجيال المقبلة. وفي عالم اختلط فيه تاريخ مكافحة استحداث ونشر أسلحة الدمار فإن هذا يعد أمرا نستطيع جميعا أن نعتز به.

والواجب أن تصبح هذه المعاهدة عالمية؛ ونحث جميع البلدان التي لم توقع ولم تصادق على المعاهدة أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن حتى يمكن تنفيذها تنفيذا كاملا في أقرب وقت ممكن. ولا طائل من الحجج القائلة إنه مادام تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح في حاجة الى مزيد من العمل، فينبغي أن نقلل على نحو ما من شأن معاهدة تحظر جميع التفجيرات النووية الى الأبد، أو أن نرفضها. فلهذا الحظر قيمة ذاتية. وعلينا أن نحافظ على الزخم الإيجابي المتولد عن إقرار المعاهدة.

وينقلني هذا الى المهمة الثانية: وهي استنباط أفكار جديدة. فلأن بناء المؤسسات وتعزيز الصكوك الدولية لن يكفي، فالواجب أيضا أن يستنبط المجتمع الدولي أساليب مبتكرة جديدة لتوجيه العالم نحو القرن القادم.

لقد أنشأت الحكومة الاسترالية لجنة كانبرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية، لمعالجة المسائل المتعلقة بإمكانية إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي التدابير التي يمكن أن تتخذ لتحقيق ذلك الهدف؟ وإنه ليسعدني أن أؤكد أن اللجنة قد تجاوزت ما تتوقعه منها استراليا. وسيكون تقريرها إسهاما كبيرا في التفكير والمناقشات الدولية بشأن نزع السلاح النووي. وستدفع الحكومة الاسترالية هذا العمل بتعميمه اليوم في هذه القاعة، وستقدمه غدا الى الأمين العام وتعرضه على مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير.

ويوصي تقرير لجنة كانبرا بالالتزام السياسي من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على الأسلحة النووية. وهذا هو الشرط الأول والأهم، ثم يحدد التقرير ست خطوات عاجلة هي: إنهاء استنفار القوات النووية؛ وإزالة الرؤوس الحربية من ناقلاتها؛ وإنهاء نشر الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛ وإنهاء التجارب النووية؛ والشروع في مفاوضات لزيادة الحد من الترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا؛ والتوصل الى اتفاق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تعهدات متبادلة بعدم البدء باستعمال هذه الأسلحة والتعهد من جانبها بعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

كذلك أوصت اللجنة بثلاث خطوات تعزيزية هي: اتخاذ إجراء لمنع زيادة الانتشار الأفقي؛ ووضع ترتيبات للتحقق من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية؛ ووقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجيرات النووية. وشددت اللجنة بوجه خاص على أهمية التحقق الفعال في مجال إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وصونه.

وإذا كنا أخيرا، وبعد ٣٣ عاما، قد واجهنا التحدي المتمثل في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية فإن المجتمع الدولي يجب أن يلح الآن على زيادة التدابير العملية والواقعية لتحديد الأسلحة النووية ولنزع السلاح.

وكما ذكر من قبل، يتمثل أحد هذه التدابير في إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة يُتفق بمقتضاها على عدم تصنيع مزيد من المواد الانشطارية للأغراض الحربية. وينبغي السعي الى عقد هذه الاتفاقية من الآن.

وأي مناقشة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في عالم اليوم لا تتصدى لمسألة الألغام البرية تكون للأسف غير كاملة. فيجب حظر هذه الأسلحة البشعة والزهيدة الثمن بصورة شريرة. ولسوف تؤيد استراليا الجهود التي تبذل في دورة الجمعية هذه بغية اتخاذ الخطوة التالية نحو التفاوض بشأن إبرام اتفاقية دولية لتحقيق هذا الغرض.

ولكن هناك، في الوقت نفسه، أكثر من ١٠٠ مليون قطعة من أسلحة التشويه هذه موزعة في أراضي بلدان كثيرة للغاية. فلا بد أن تتواصل عملية إزالة هذه الألغام بمعدل أسرع بكثير مما كانت تجري به في الماضي. ولقد كانت هناك حواجز تكنولوجية تحول دون زيادة هذا المعدل، ولذلك اقترحت استراليا إنشاء فريق عامل تكنولوجي من بين البلدان المهتمة بالأمر والقادرة على تصميم المعدات اللازمة لإزالة الألغام على نطاق أوسع وأسرع.

فإذا كان هناك أي شك بشأن الحاجة إلى هذه الخطوة، فإني أود أن أسجل هنا أنه، إذا كان المعدل الحالي لإزالة الألغام في كمبوديا سوف يستمر، فإن هذا البلد، الذي ناضل نضالا مريرا لإصلاح ذاته، لن يكون خاليا من تلك الألغام طوال مدة ١٣٠ عاما أخرى. إن ذلك أمر يجب ألا يكون مقبولا لنا جميعا. ولذا فإن حكومة استراليا خصصت في الآونة الأخيرة ١٢ مليون دولار للمبادرات العملية لإزالة الألغام، في الحقول التي دارت فيها رحى الحرب في منطقتنا.

وإصلاح مجلس الأمن هو بند آخر على جانب حيوي من الأهمية في برنامج السلم والأمن. والمسائل الثلاث الأساسية التي ينبغي معالجتها هي التوسع والشفافية وفعالية أنظمة الجزاءات.

يتوفر الآن قبول عام لفكرة وجوب توسيع مجلس الأمن وتحديثه، إذا أريد أن يقوم بتصريف شؤون السلم والأمن الدوليين بمزيد من الفعالية. وعلى الرغم من أن استراليا تريد أن تتفادى جعل المجلس هيئة صعبة القياد لضخامتها الزائدة، فلا شك أن عضويته تحتاج إلى أن تعبر بشكل أفضل عن الظروف الجغرافية - السياسية والاقتصادية الراهنة. وتوسيع العضوية هو عنصر هام في تحقيق ذلك، وتعتقد استراليا أن توسيع عضوية المجلس إلى ما مجموعه ٢٥ دولة يكون شيئا معقولا.

ويحدو بي ذلك إلى النقطة الأشد استشكالا، ألا وهي نقطة العضوية الدائمة في مقابل العضوية غير الدائمة. لقد أوضحت استراليا أنها تؤيد مطالبة اليابان وألمانيا بعضوية دائمة. وهذا أقل ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة للاعتراف بوضعهما كدولتين رئيسيتين وبالإسهام المالي الذي يقدمانه إلى المنظمة.

وتنادي استراليا أيضا بمقاعد دائمة في المجلس للمناطق الممثلة تمثيلا يقل عما ينبغي. أما عن كيفية تحقيق ذلك، فنحن نتحلى بالمرونة في هذا الشأن. فإما أن يشغل تلك المقاعد عضو وحيد أو أن يكون شغلها دوريا بين الدول الأعضاء الرئيسية التي تتفق عليها المجموعات الإقليمية، فهذا أمر يحتاج إلى مزيد من المناقشة، ومن جانب المناطق التي يعنيها الأمر بالدرجة الأولى، ونرى أيضا إمكانية زيادة عدد أعضاء المجلس غير الدائمين، وذلك، مرة أخرى، لتحقيق مزيد من التوازن في التمثيل.

وأنتقل الآن إلى الحاجة إلى مزيد من الشفافية في إجراءات مجلس الأمن. إن آليات التشاور قد تحسنت في الآونة الأخيرة، خصوصا بين الأمانة العامة وبين البلدان المساهمة بقوات، غير أن الأمر يحتاج إلى المزيد. إن استراليا ملتزمة بمحاولة تحسين الطريقة التي يتفاعل بها مجلس الأمن مع غير الأعضاء به، حتى تصبح نشاطات المجلس أكثر استجابة للأمم المتحدة ككل.

ويحتاج الأمر إلى المزيد من العمل أيضا لبناء علاقة المجلس مع المنظمات الإقليمية. لقد سجل تقدم طيب حتى اليوم، غير أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ينبغي لها أن تتلاقى بانتظام حتى تحقق مزيدا من التقدم على طريق التقسيم السوي للمسؤوليات.

وللمجلس أيضا دور هام يؤديه نحو منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز فعالية نظام عدم الانتشار.

إن استراليا تريد أن ترى حدوث تحسينات في فعالية الجزاءات التي تقرر الأمم المتحدة توقيعها، لأننا نعترف بأن استعمال مجلس الأمن جزاءات جماعية لا يزال تدبيرا هاما من تدابير الإجبار بالقوة، وهو تدبير يكون أحيانا مثيرا لإشكالات. وفعالية أنظمة الجزاءات يمكن تحسينها بطرائق ثلاث: صياغة قرارات مجلس الأمن صياغة أوضح؛ تقرير أهداف محددة وإطارات زمنية عملية؛ وتوفير إرشاد تفسيري واضح بشأن التنفيذ، وذلك من خلال لجان مختصة بشؤون الجزاءات. إن تلك التغييرات هي تغييرات أساسية لتحقيق دينامية مجلس الأمن. ويدعو الأمر إلى أن ندفع عجلة تلك التغييرات قدما، كي نكفل أن يكون المجلس انعكاسا لظروف العصر الحديث وحقائقه.

إن ظروفنا المعاصرة قد ولدت احتياجات وآفاق جديدة لحفظ السلام وللدبلوماسية الوقائية. والآمال الأولى التي تولدت عقب الحرب الباردة بشأن قدرات مجلس الأمن اعتراها توان أو اعتدال. وأصبح من الواضح أن كثيرا من الصراعات تستعصي على الحل. وعلمتنا التجربة أنه من الصعب جدا التوصل إلى اتفاق بشأن أساليب ملائمة وإيجاد ما يكفي من موارد، خصوصا في مجال حفظ السلام.

إن مجلس الأمن ينبغي أن يكون واقعيا في الاضطلاع بمسؤولياته الواردة في الميثاق. ويجب أن يقاوم الضغط الذي يدفعه إلى الشروع بمهام قبل أن يتم الاعداد الكافي وأن يتوصل إلى إدراك مركز لأهداف المهمة، والاتفاق على تفويض واضح الصياغة.

وفي هذا الوقت بالذات، تواجه الأمم المتحدة تحديات كبيرة في حالات شتى كالتي في قبرص وبوروندي وليبريا. إن استراليا قد أسهمت بتقديم جنود لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، مثلا، على مدى يزيد عن ٢٠ عاما، وآلمها ما حدث هناك من أحداث عنف في الآونة الأخيرة. لقد آن الأوان لإيجاد مخرج من هذا الوضع، وهو أمر يتطلب مساعدة من جميع الأطراف.

ومن المجالات الهامة جدا بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إنشاء قدرة معززة للرد السريع. لقد قدمت مقترحات كثيرة حول هذا الموضوع، غير أن الحكومة الاسترالية ترى أن الدراسة الكندية التي عنوانها "نحو قدرة للأمم المتحدة على الرد السريع"، تتضمن بعض التوصيات الجديرة بالثناء، بما في ذلك إنشاء مركز قيادة قابل للانتشار على مستوى العمليات، لتعزيز التخطيط المتعلق بالعمليات.

إن استراليا تحبذ التحركات التي حدثت في الآونة الأخيرة من جانب إدارة عمليات حفظ السلام، في سبيل البدء باتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع، غير أن الأمم المتحدة، عند دفعها لعجلة تلك التدابير إلى الأمام، ينبغي أن تتشاور تشاورا كافيا مع جميع الدول الأعضاء.

ثم أن استراليا حريصة على قيام الأمم المتحدة بتعزيز خطة الدبلوماسية الوقائية، وتحبذ ما تخصصه الأمانة العامة في الوقت الحاضر من المزيد من الموارد لهذا النشاط. إن مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمساعي الحميدة للأمين العام، وكذلك التدابير والوكالات الإقليمية، لها أدوار هامة تلعبها في الدبلوماسية الوقائية. وتؤيد استراليا مزيدا من استعمال الفصل السادس من الميثاق بشأن التسوية السلمية للمنازعات. والمادة ٣٣ لها أهمية خاصة. ويستطيع مجلس الأمن أن يستعملها للقيام بدور من أدوار القيادة بمناشدته الأطراف المتنازعة أن تسعى إلى حل عن طريق التفاوض والوساطة وغير ذلك من الوسائل السلمية.

وكما بينت في مطلع هذا البيان، يجب حتما أن يكون من النتائج الرئيسية لانتهاء الحرب الباردة زيادة مقدرتنا على الانصراف عن الاهتمامات العسكرية وتوجيه مزيد من الانتباه إلى الأخطار التي تتهدد أمن الأفراد، باعتبارها تهديدات متميزة عن التهديدات لأمن الدول، التي سيطرت على تفكيرنا في الماضي، رغم أنها كانت ولا تزال أمورا هامة وأساسية.

ففي عالم اليوم وفي العالم الذي نراه يشق طريقه إلى القرن الحادي والعشرين، فإن أمن عدد هائل من الناس مهدد بطرائق لا تقل عن التهديد المباشر بمسدس. إني أفكر في المخدرات، وفي مرض فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وفي التهديدات الكبرى للبيئة. إن تلك التهديدات لا يمكن للدول بمفردها أن

تعالجها بفعالية. فهي تحتاج أحيانا إلى قانون دولي جديد، ولكنها تحتاج، على نحو أكثر تحديدا، إلى إرادة سياسية للتغلب عليها ولتعزيز التعاون بين الدول بما يكفل فعالية قصوى لما يتخذ من إجراءات.

إن الأمم المتحدة هي البيئة المثلى للقيام بذلك التعاون. فهي الهيئة التي تمثل العالم. ولدينا هنا تقاليد في المداولة والمناقشة وتحديد المشكلات وتحقيق التوافق في الآراء. ولنا مقدرة على أن نسن القوانين إذا لزم الأمر. وفوق كل ذلك آلينا على أنفسنا أن نحقق مستوى عيش كريم للشعوب التي نمثلها، وأن ندافع عن ذلك المستوى.

وهناك أيضا دور إقليمي، وسعدت استراليا في هذا السياق بأنها دفعت قدما مفهوم عقد اجتماع وزاري إقليمي، للنظر في شؤون مرض فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، في المؤتمر الوزاري اللاحق في دورة هذا العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وبينما ننتقل إلى القرن الحادي والعشرين، سيكون من الأمور الجوهرية للاضطلاع بتلك المسؤولية أن نكفل أن تكون لدينا أمم متحدة تتمتع بالعافية، وتكرس نفسها للتعاون الدولي الذي يستهدف التغلب على الأخطار غير العسكرية الرئيسية التي تتهدد أمن الأسرة البشرية. وتلك التهديدات بادية للعيان اليوم، بشكل يدعو إلى الأسى. وسوف تزداد تلك التهديدات خطورة إذا لم نتفق، الآن، على البدء في عمل تعاوني للتغلب عليها. ومن المؤكد أن التاريخ سوف يصدر حكما قاسيا على جيلنا إذا كنا، بعد أن تبينا مشكلات الأمن البشري، ننكص على عقبينا بسبب الافتقار إلى الإرادة اللازمة لإيجاد الحلول لها.

ومن المتطلبات الكبرى الأخرى لعصرنا معالجة الاحتياجات الاقتصادية للناس ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وتم الاضطلاع بالكثير من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها للنهوض بقضية التنمية. وكان ذلك على جانب كبير من الأهمية في بروز النهج المتعدد الأطراف الذي تضطلع بموجبه مؤسسات ذات صلاحيات خاصة بدور تكميلي، وذلك مثل الوكالات المتخصصة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والهيئات التداولية المعنية برسم السياسات مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومع ذلك، فالتنمية أكبر من مجرد النمو الاقتصادي. فهناك حاجة لاستقرار داخلي، وإدارة بيئية سليمة، ومجتمع مدني قوي وديمقراطية نشطة. فالأمم المتحدة تشغل مركزا فريدا لبناء توافق الآراء بشأن طريقة تحسين هذه العناصر المختلفة في خطة التنمية.

وفي هذا السياق، ترحب استراليا بالنتائج البنّاءة التي تم التوصل إليها في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقودة في مدراند، في جنوب أفريقيا، في وقت مبكر من هذا العام. والقرارات التي اتخذت هناك ينبغي أن تساعد البلدان النامية على الاستفادة من فرص العولمة الاقتصادية.

ونحن نؤكد أيضا على أهمية تشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص للتجارة من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية. وهذه التنمية هي الأساس الدائم لتحقيق الاستقلال والازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

إن تحديات التنمية هذه تبلغ أشدها في أفريقيا. فأفريقيا الغنية بالوعود والمرهقة بحالات الطوارئ، تقف اليوم عند منعطف حاسم في تاريخها.

وانتهز الزعماء الأفارقة هذه اللحظة مع خطة عمل القاهرة لعام ١٩٩٥ التي توصلت إليها منظمة الوحدة الأفريقية، حيث طالبت بالاضطلاع بعمل فوري لتنفيذ استراتيجيات التنمية التي باتت تحظى الآن بتوافق عالمي في الآراء. واستجابت الأمم المتحدة هذا العام بإطلاق مبادرة خاصة بأفريقيا على نطاق المنظومة مدتها ١٠ سنوات، وبتكلفة مقدارها ٢٥ بليون دولار.

وترحب الحكومة الاسترالية بالمبادرة الخاصة كدليل ملموس على اهتمام المجتمع الدولي بأفريقيا. فالمجتمع الدولي لا يمكنه أن يسمح للمرض والفقر والحرب والتخلف أن تصبح راسخة الجذور في ٥٣ دولة - أي ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا - التي تتشكل منها القارة الأفريقية.

ويجب على العالم أن يواصل السعي إيجاد وسائل تكسر حلقة الفقر في أفريقيا وذلك من أجل تحقيق إمكاناتها في التنمية الاقتصادية. ذلك أن التنمية الاقتصادية المستدامة أساسية للتغلب على الفقر والمرض والصراع.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تولي اهتماما أكبر وتوفر حافزا أكبر لجهود التنمية في أفريقيا.

وأنتقل الآن الى مسألة حقوق الإنسان. فحقوق الإنسان لها أهميتها في العلاقات الدولية لسببين رئيسيين: أولا، عدم الاستقرار السياسي وإمكانية اندلاع صراع واسع يمكن أن يتولدا حيث تنتهك حقوق الإنسان أو تتعرض للتهديد؛ وثانيا، فإن حرية الأفراد وكرامتهم، تنطويان في حد ذاتهما، على قيمة أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وتستهدف الحكومة الاسترالية تحقيق نتائج عملية من شأنها أن تُحسن حياة الأفراد من الرجال والنساء والأطفال. وإننا نعترف بأهمية الحوار والتعاون المستندين الى الاحترام المتبادل. وبالإضافة الى الدبلوماسية العامة والخاصة، يتضمن نهج استراليا بالنسبة لتحسين حقوق الإنسان التعاون التنموي أيضا.

وتؤيد استراليا بقوة استحداث مؤسسات وطنية قوية ومستقلة لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، قدمت استراليا دعما ماليا لعقد ورشة عمل لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي وافقت على إنشاء محفل غير رسمي للعمل على تعزيز وزيادة تطوير هذه المؤسسات في المنطقة. وكذلك قدمت استراليا دعما ماليا للأمم المتحدة من أجل إنشاء مركز مستشار خاص لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية.

وأخيرا، فإن من الأهمية بمكان معالجة مسألة إصلاح الأمم المتحدة. ولا يزال ينبغي عمل الكثير لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفي حين تحيي استراليا التفاني والعمل الجاد للأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة والتي أنشئت في ١٩٩٥، فإنه يجب على الدول الأعضاء ألا تغيب عن ناظريها حقيقة أن تخلص الى توصيات واقعية يمكن إنجازها وذلك حتى يمكن إحداث تغيير حقيقي. وهذه التوصيات بدورها يجب أن تؤدي الى نتائج عملية وهامة.

ومن الأهمية بمكان أن يكون عمل الأفرقة مركّزا وأن يستعاد زخمها وذلك بغية تحقيق نتائج مبكرة وإيجابية. ويحب علينا جميعا أن نلتزم بهذا الهدف وبتحقيق تغيير هيكلي داخل الأمم المتحدة.

وإنه لمن المهم أيضا إصلاح الحالة المالية في الأمم المتحدة. وتعتقد استراليا أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. ولذا، فإننا نرحب بالتحركات الأخيرة من جانب بعض البلدان لتسديد متأخراتها.

وقد آن الأوان لإنشاء جدول منقح للأنصبة يعكس على نحو منصف قدرة الحكومات على الدفع. فالحد الأدنى الحالي للدفع عال جدا بالنسبة للعديد من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، وتود استراليا أن ترى محاولة لتخفيض ذلك أو حتى إزالته.

هذه هي الاصلاحات التي تعتقد استراليا أنها ضرورية لإعداد الأمم المتحدة للاضطلاع بدورها في القرن الحادي والعشرين.

وإنه لفي هذا الإطار العام تلتزم استراليا التزاما عميقا في المساهمة في تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في صون السلم والأمن على نحو نشط. وإن شغل استراليا لمقعد عضو غير دائم العضوية في مجلس الأمن خلال الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، سيمكن استراليا من أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق ذلك الهدف والعمل على جعل المجلس أكثر فعالية وشفافية وحداثة. ولهذا فإننا طلبنا الى الدول الأعضاء أن تدعمنا في الانتخابات التي ستعقد بعد أسابيع قليلة من الآن.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بإيجاز ما قلته اليوم. فالأمم المتحدة فريدة وثمة حاجة إليها، إلا أنها يجب

أن تسعى وتعمل على أساس جدول أعمال وثيق الصلة. وهذه هي النقطة المركزية. ويجب أن تبدأ الأمم المتحدة العمل وفق جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

ويبقى هناك الكثير الذي ينبغي عمله للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة. ولن يكتب النجاح إلا من خلال بذل جهد متواصل وتعاوني بين جميع الدول الأعضاء. واستراليا ستقوم ببذل ذلك الجهد.

الرئيس بالنيابة: المتكلم التالي هو سعادة السيد حبيب بن يحيى وزير الشؤون الخارجية لتونس.

السيد بن يحيى (تونس): يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم الباهر لرئاسة الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإننا على يقين من أن أعمال هذه الدورة ستكلل بالنجاح لما عرفتم به من كفاءة عالية وخبرة عميقة بالشؤون الدولية.

وإن اضطلاع بلدكم الصديق ماليزيا من خلالكم برئاسة الجمعية العامة يعتبر تقديرا خاصا من المجموعة الدولية للدور الكبير والفعال الذي تقوم به على الصعيدين الجهوي والعالمي لإرساء العلاقات الدولية ودعمها على أسس السلم والعدل والتعاون. وأغتنم هذه المناسبة للإشادة بالمستوى الرفيع لعلاقات الإخاء والتعاون المثمر القائمة بين بلدينا.

ولا يفوتني التوجه بالشكر الجزيل الى سلفكم، السيد فريتاس دو أمارال، لما قام به خلال رئاسته للدورة الخمسين للجمعية العامة من دور نشيط في دفع عملية الاصلاح التي تتطلبها منظمة الأمم المتحدة في ضوء المتغيرات التي يشهدها العالم قصد اعطائها مزيد الفعالية والنجاعة.

كما أريد أن أتوجه الى السيد بطرس بطرس غالى بالتحية والتقدير والدعم لما يقوم به، بتفان واخلاص، من عمل متواصل على رأس الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك للمبادرات الجريئة التي تقدم بها وأخص بالذكر منها مبادرته الخاصة بافريقيا وكذلك مقترحاته البناءة ضمن "خطة السلام" و "خطة التنمية". وإن تونس التي تؤيد تجديد ولاية السيد بطرس بطرس غالى، لتؤكد أهمية تكريس التواصل المنشود من خلال ذلك، في العمل الاصلاحي الذي انطلق أثناء الفترة المنقضية.

مع نهاية الحرب الباردة، دخلت المجموعة الدولية عهدا جديدا في العلاقات الدولية تتوق من خلاله الى نبذ منطق اللجوء الى القوة والعنف لحل النزاعات والحد من التسابق نحو التسلح وتبعا لذلك تكريس منطق العقل والحكمة واعتماد الوسائل السلمية والدبلوماسية الوقائية وما تتضمنه من قنوات الحوار والتشاور والتفاوض كوسيلة لحل النزاعات والخلافات والأزمات مهما استعصت.

ونحن نتفاءل خيرا بهذا التوجه الناشئ في العلاقات الدولية الذي هو في الواقع تكريس لمبادئ وأهداف منظمة الأمم المتحدة كما نص عليها الميثاق. وندعو الى ضرورة دعم هذا المسار وتثبيته بالسهر على ازالة أسباب التوتر ونزع فتيل الصراعات والنزاعات قبل اندلاعها.

لقد استبشرت المجموعة الدولية بانطلاق مسيرة السلام في الشرق الأوسط وبما ولدته من آمال في توصل أطراف النزاع الى سلم حقيقي وشامل وعادل ومشرف تضع حدا لصراع مرير تواصل منذ حوالي نصف قرن عرفت خلاله شعوب المنطقة ويلات الحروب والدمار والتهجير والاحتلال، وذلك على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة خاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وعلى مبدأ مقايضة الأرض بالسلام.

وقد جاء مؤتمر مدريد وما تلاه من مفاوضات مكثفة أفرزت اتفاقات أسلو وواشنطن والقاهرة لتبشر بانطلاق المسيرة السلمية في المسار الصحيح، لكن برنامج الحكومة الاسرائيلية الجديدة بدأ يبدد آمال شعوب المنطقة في العيش في أمن وسلام. فلقد أدى هذا البرنامج الى تجميد عملية السلام على مختلف مساراتها وإلى تفاقم الضغوط والمضايقات والاستفزازات الاسرائيلية الرامية الى فرض سياسة

الأمر الواقع ووضع العراقيل أمام تدرج الشعب الفلسطيني نحو تحقيق أهدافه المشروعة في تقرير مصيره وتأسيس دولته المستقلة.

لقد جاءت الأحداث الدامية التي ترتبت عن فتح نفق تحت المسجد الأقصى المبارك تذكرنا بضرورة القيام بتحرك دولي عاجل ونشيط يهدف الى حمل الحكومة الاسرائيلية على احترام الاتفاقات المبرمة والانصياع لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بتسوية القضية الفلسطينية.

ونحن إذ نعرب عن قلقنا ازاء حالة الجمود التي تمر بها عملية السلام في الوقت الراهن وازاء انعكاساتها المحتملة على بناء مستقبل المنطقة على أسس من السلم والأمن والاستقرار والتعاون، فإننا نؤكد أن اسرائيل مدعوة الى مراجعة سياستها الراهنة والالتزام بمبادئ عملية السلام وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة، كما ندعو المجتمع الدولي وفي مقدمته راعيا السلام الى بذل كافة الجهود حتى يتسنى استئناف مسيرة السلام في أسرع وقت ممكن وقطع الطريق أمام احتمالات الانتكاس التي لن ينجر عنها غير فقدان المسار لمصادقيته وعودة تنامي العنف والتطرف والارهاب.

ولا شك أن توفر عناصر بناء الثقة وحسن النوايا والالتزام الصادق بالتسوية السلمية هي الكفيلة وحدها بدفع العملية السلمية الى الأمام وأن تعهد كل الأطراف بالوصول الى سلم عادل وشامل ودائم هي الضمان الأساسي لأمن واستقرار دول المنطقة وتعايش شعوبها.

وعلى نحو ما أعلن ذلك الرئيس زين العابدين بن علي في العديد من المناسبات، فإن تونس تؤكد التزامها بالخط الثابت الذي اتبعته منذ انطلاق مسيرة السلام في الشرق الأوسط والذي يقوم على الربط الوثيق لكل خطوة نحو التطبيع بمدى التقدم في المفاوضات على جميع المسارات.

إن تعزيز المسيرة السلمية في الشرق الأوسط يستدعي استتباب الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

ونحن إذ نعرب عن انشغالنا العميق إزاء التطورات الأخيرة في المنطقة فإننا ندعو كافة الأطراف الى ضبط النفس وتجنب التصعيد والالتزام بالشرعية الدولية وتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة ونؤكد من جديد على ضرورة احترام سيادة جميع دول المنطقة وحرمة أراضيها ووحدة ترابها.

كما إننا ندعو الى انهاء حالة المعاناة التي يعيشها الشعب العراقي منذ عدة سنوات آملين ألا تزيد التطورات الأخيرة في هذه المعاناة.

ومن ناحية أخرى، نعتقد أنه آن الأوان لرفع الحصار المفروض على الشعب الليبي بعد أن قامت ليبيا الشقيقة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية بالعديد من المبادرات الايجابية سعيا للوصول الى حل سلمي وعادل يضع حدا لمعاناة الشعب الليبي الشقيق ويحترم قرارات الشرعية الدولية.

وانطلاقا من تعلقها الدائم بالسلام ودعمها المطلق للقضايا العادلة، تؤكد تونس تضامنها مع دولة الامارات العربية المتحدة ومساندتها الدائمة التامة للجهود السلمية التي تبذلها بما في ذلك اللجوء الى محكمة العدل الدولية، لاستعادة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

أما عن الوضع في السودنة والهرسك فإننا نعرب عن ارتياحنا لعودة السلم الى هذا البلد آملين أن تكون الانتخابات الأخيرة بداية مرحلة جديدة يسودها الوفاق والتفاهم والعمل المشترك من أجل ارساء دعائم الدولة البوسنية.

إن ما نلاحظة اليوم هو أن المجموعة الدولية تولي مكانة خاصة لنزع السلاح كأداة أساسية لضمان ودعم الأمن الدولي. وقد تحقق تقدم كبير في هذا المجال خاصة في ميدان الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والنووية.

وإن تونس تستبشر بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبانطلاق مرحلة التوقيع عليها وتعرب عن

أملها في أن تنضم كافة الدول الى هذه الاتفاقية حتى يكون تطبيقها عالميا.

وإن إبرام هذه المعاهدة ومشروع دعم المعاهدة حول الأسلحة البيولوجية، التي ستتم مراجعتها قريبا، بوضع التدابير الملائمة لمراقبة تطبيقها من شأنهما تكريس المكاسب التي تحققت في ميدان نزع السلاح.

وإذ نعرب في هذا الصدد عن ارتياحنا لإعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإننا نأمل أن تتخلص قارتنا من كافة أسلحة الدمار الشامل كما نجدد دعوتنا إلى تكثيف الجهود من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل.

ونحن إذ نؤكد على ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة من أجل التوصل إلى النزع الكامل لأسلحة الدمار الشامل فإننا نعتقد أيضا أنه من المتأكد معالجة مشكلة الأسلحة التقليدية وعلى وجه الخصوص مشكلة تراكم الأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، ذلك أن هذه المشكلة لا تزال قائمة الذات بل وتزداد حدة يوما بعد يوم بحكم أن هذه الأسلحة هي الأكثر استعمالا في النزاعات الراهنة وفي العمليات الإرهابية التي سجلت مؤخرا.

وبالموازاة مع إسهامات تونس في الجهود الرامية إلى نزع السلاح، فهي ساندت مجهودات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم وشاركت منذ بداية الستينات في العمليات التي قامت بها المنظمة في عدة دول أفريقية وفي كمبوديا وفي البوسنة والهرسك وكرواتيا وغيرها.

وايمانا من تونس بأهمية هذه العمليات في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، بادرت في إطار منظمة الوحدة الافريقية بدعوة الدول الأعضاء في هذه المنظمة إلى انشاء وحدات داخل قواتها المسلحة تكون جاهزة للمساهمة في عمليات حفظ السلام على مستوى القارة الافريقية.

وإن تونس إذ ترحب بمبادرة الأمم المتحدة الرامية لوضع ترتيبات خاصة بإنشاء قوات احتياطية بغية التدخل السريع الناجع في عمليات حفظ السلام، تعلن اليوم رسميا عن قرارها المشاركة في هذه القوات تأكيدا منها لالتزامها بالأمم المتحدة وبدورها في استتباب الأمن والسلم في العالم.

إن العديد من الظواهر كالعنصرية وعدم التسامح والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمخدرات والتهريب المنظم للأشخاص والإرهاب والتطرف بجميع أشكاله أخذت بعدا عبر حدودي نأمل أن تتكفل المجموعة الدولية بايجاد الحلول المناسبة لها وذلك بتبني رؤية شاملة ترتكز على بلورة وتطبيق استراتيجيات للتعاون بين البلدان لمحاصرة هذه الظواهر والقضاء عليها.

وقد بادرت تونس بلفت نظر المجموعة الدولية في العديد من المناسبات وأمام مختلف المحافل الدولية والجهوية لمخاطر تنامي الإرهاب والتطرف التي تهدد استقرار وأمن الدول وسلامة الأفراد.

وفي هذا السياق، دعت تونس إلى مراجعة شاملة وجذرية لتعامل كل الأطراف مع هذه الظواهر وذلك عبر وضع قواعد سلوك لمقاومة كل الأعمال غير المشروعة وبصفة أخص المرتبطة منها بالإرهاب من أجل ايجاد الحلول الناجعة والدائمة لهذه المعضلات واستئصال أسبابها الدفينة.

وفي هذا الصدد، تعرب تونس عن ارتياحها لتنامي الوعي بضرورة تضافر جهود المجموعة الدولية من أجل مقاومة الإرهاب آملة أن تقوم الأمم المتحدة بوضع تدابير الزامية تمكن من مجابهة هذه الظاهرة وذلك بتجريم كل الأعمال الإرهابية وأن تتولى الدول الأعضاء مراجعة تشريعاتها الداخلية بما ينسجم مع هذه التدابير.

إن عمل تونس الدؤوب من أجل ترسيخ أسس دولة القانون والمؤسسات وتكريس حقوق الإنسان بمفهومها الشامل وحمايتها هو خيار حضاري ثابت يتطابق والقيم الكونية.

ولقد تمكنت تونس العهد الجديد الحريصة على احترام كرامة الإنسان ومتابعة مجهودات التنمية بما

يوفر أسباب العيش الكريم لكل أفراد المجتمع من التوفيق بشكل متوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان في مفهومها الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهما عنصران يمثلان الدعائم الأساسية للديمقراطية.

وستواصل تونس مساندتها لقضية حقوق الإنسان في العالم ودعم صندوق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سواء تعلق الأمر بأنشطته الميدانية أو ببرنامج عمل عشرية الأمم المتحدة للتربية في مجال حقوق الإنسان.

وإننا نعتقد جازمين بأن نشر ثقافة حقوق الإنسان لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأكمل بدون تكريس التسامح الذي يمثل القيمة المحورية في العمران البشري، اليها ترجع كل قيم حقوق الإنسان، وعليها انبنت كل الديانات.

وقد أولت تونس هذا المبدأ مكانة متميزة في الاصلاح التربوي ايمانا منها بأن التغيير الشامل والرقي الحضاري والثقافي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يتجذر فعليا عندما نهيئ أجيال المستقبل على الوجه الأمثل ونغرس في نفوسهم قيم الخير والسلام وأخلاقيات التعامل الديمقراطي وتربيتهم على ثقافة التسامح.

لقد فتحت عولمة الاقتصاد آفاقا جديدة أمام التعاون الدولي من أجل التنمية غير أنها في المقابل أفرزت انعكاسات سلبية على اقتصاديات العديد من البلدان النامية التي اضطرت إلى مواكبة هذه العولمة دون أن تتمكن من تهيئة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لذلك بشكل كاف.

وقد ركزت تونس العهد الجديد جهودها على وضع استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد للتنمية تستهدف النهوض بالفئات الضعيفة وترتكز على المفهوم الشامل لحقوق الإنسان، فبنت سياستها في هذا المجال في إطار للتنمية يهدف إلى تحقيق التكافؤ في الفرص بين كل شرائح المجتمع والرفاهة لجميع أفراده.

وإن البعد الإنساني الذي انتهجته تونس في صياغة سياستها التنموية، قد مكن من تعميق حسن التضامن على النطاق الشعبي لفائدة الفئات المحرومة والضعيفة وادراجها ضمن أولويات الدولة. وفي هذا السياق، تندرج مبادرة الرئيس زين العابدين بن علي في بعض الصندوق الوطني للتضامن الذي يهدف إلى القضاء على جيوب الفقر وتحقيق تنمية متوازنة تعم كافة شرائح المجتمع التونسي.

ولا يمكن التغافل عن المعضلة التي تشكلها قضية المديونية في العالم الثالث والتي تمثل العقبة الرئيسية التي تصطدم بها جهود شعوبه لتحقيق نسق منتظم من النمو دون تعثر وانتكاس. وإذ نرحب بما جاء في البيان الاقتصادي لاجتماع قمة الدول السبع فيما يتعلق بالمديونية، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام أيضا بعبء مديونية الدول ذات الدخل المتوسط.

وإن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة مدعوة إلى تجسيد الالتزامات التي تبنتها المجموعة الدولية في إطار الندوات الكبرى المنعقدة خلال السنوات الخمس الأخيرة وذلك عبر تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل البرامج المنبثقة عن هذه الندوات والهادفة إلى ارساء تنمية مستديمة.

إننا نبارك الخطوات التي أقدمت عليها منظمة الأمم المتحدة لاستصلاح هياكلها والتأقلم مع المحيط الدولي الجديد لتؤدي مهامها على الوجه الأمثل وتجابه مسؤولياتها كأداة فريدة للحفاظ على السلم والأمن من جهة ولدفع ومساندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان من جهة أخرى.

ونود أن نؤكد، في هذا السياق، على ضرورة مواصلة العمل الإصلاحي للمنظمة بما يكفل ترشيد وتدعيم دورها في التنمية كركيزة أساسية ومحورية للتعاون الدولي حول الأهداف والبرامج التي تتفق عليها المجموعة الدولية، انطلاقا من الأولويات التي تحددها الحكومات للقضاء على الفقر ودعم برامج التشغيل والسكن والخدمات الأساسية في ميادين التعليم والصحة وحماية المرأة والطفل والفئات الضعيفة.

وكل ذلك لا يتم إلا عبر معايير متفق عليها تعتمد الشفافية والديمقراطية في العلاقات الدولية وتنبذ

سياسة المكيالين. وبصفة أعم، فإن هيبة الأمم المتحدة ومصادقيتها لن يتسنى الحفاظ عليهما بدون تطبيق المقررات التي تعتمدها والالتزامات التي تتعهد بها دولنا.

وأود أن أؤكد على الأهمية البالغة التي نعقدها على إعادة هيكلة مجلس الأمن بصفة تضمن لهذه المؤسسة الهامة دورها الأساسي في المحافظة على السلم والأمن الدوليين من جهة وتأخذ بعين الاعتبار ضرورة تمثيل جهوي عادل في مجلس الأمن يتماشى مع الوضع الجيوسياسي الجديد في العالم. وأود أن أذكر في هذا الصدد بأن تونس أيدت إسناد عضوية دائمة لكل من اليابان وألمانيا بمجلس الأمن لما لهما من وزن اقتصادي وسياسي في العالم.

وانسجاما مع إجماع القمة الثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية بتونس، فإننا نؤكد من جديد على ضرورة إعطاء القارة الأفريقية حقها في الحصول على مقعدين دائمين على الأقل في مجلس الأمن تتداول عليهما دول القارة.

وإن تونس تساند كل مبادرة تأخذ بعين الاعتبار المبادئ المذكورة سالفا وتعرب عن تقديرها لما تقدمه بعض الدول، وخاصة إيطاليا الدولة الجارة والصديقة، من مبادرات وأفكار ترمي الى بلورة تصور متكامل لإصلاح مجلس الأمن.

وفي اعتقادنا، فإن نجاح المنظمة يبقى رهينا باحترام كافة الدول لمبادئ الميثاق وأهدافه والالتزام بالعمل على أساسه مما يتطلب إرادة سياسية صلبة في الاستجابة لتطلعات شعوبنا وفي تعزيز دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن الجماعي والحفاظ على السلم والأمن في العالم.

الرئيس: أشكر سعادة السيد حبيب بن يحيى وزير خارجة تونس. إن كلماته طبعا هامة.

(تكلم بالأسبانية)

والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية هندوراس، سعادة السيد دلمر أوربيزو بانتينغ.

السيد أوربيزو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى لتقييم الحالة العالمية والدور الذي تلعبه المنظمة في ذلك السياق. وإنني واثق بأن خبرة رئيسنا سعادة السيد غزالي اسماعيل وموهبته ومهارته الدبلوماسية ستلعب دورا حاسما في هذه المهمة الصعبة. وأتمنى له كل نجاح في عمله الدقيق.

كما أود أن أعرب عن امتنان وفدي للعمل الممتاز الذي قام به السيد ديوغو فريتاس دو أمارال وزير خارجية البرتغال، أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة، التي تم فيها الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة.

ما فتئ بلدي يتابع عن كثب كبير الأنشطة الإدارية للسيد بطرس بطرس غالى بوصفه الأمين العام، ونجد لزاما علينا أن نعرب عن تقديرنا للرصانة التي أدار بها الأمم المتحدة خلال هذه الأوقات الصعبة بالنسبة للمنظمة والعالم أجمع. إن حنكته السياسية التي لا تنكر درأت أزمات كما أن قوة شخصيته نجحت في إعلاء المثل العليا التي قامت عليها هذه المنظمة. وأود أن أعرب له، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومتي، عن احترامي وإعجابي الصادقين.

وهندوراس تكرر إعرابها عن اقتناعها بتسوية الصراعات الدولية بالوسائل السلمية والدبلوماسية. ولهذا السبب، نعترف بأهمية وقيمة اتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥، واتفاقات باريس والاتفاقات والالتزامات الدولية اللاحقة التي مهد لها المجتمع الدولي. ولقد أدت الى وقف الأعمال القتالية واستئناف المحادثات السياسية والاعتراف الدولي بين بلغراد وزغرب وإقامة علاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

وفي الأمريكتين، تعتبر هايتي مثالا على النتائج التي يمكن تحقيقها عن طريق العمل المتضافر والإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي بقيام الأمم بإنشاء عمليات ترمي الى تحقيق السلام والحفاظ عليه وتوطيده. ويود بلدي أن يعرب عن ارتياحه لاشتراكه في هذه العمليات، وكذلك في العمليات التي أجريت في الصحراء الغربية.

وعلى هذا النحو، لا يمكننا أن نغض الطرف عن مشاكل المنطقة دون الإقليمية. فما فتئت هندوراس تنظر بعين القلق للمشاكل التي تلم بالجمهوريات الشقيقة في أمريكا الوسطى. ولهذا السبب فإننا نشكر ونؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبصفة خاصة الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين جمهورية غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، حظي بلدي بالتأييد الإجماعي في هذا المحفل لشغل مقعد في مجلس الأمن كعضو غير دائم. ونحن نعتقد أننا كنا على مستوى الثقة التي أنيطت بنا، لأننا تقيدنا تقيدا تاما في عملنا في المجلس بمبادئ وقواعد القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبما يتسق مع السياسة الخارجية التي ينتهجها رئيس الجمهورية، السيد كارلوس روبيرتو رينا.

وطوال فترة رئاستنا الأولى للمجلس في شهر تموز/يوليه من العام الماضي، تمكنا من الحفاظ على رباطة الجأش والتوازن اللازمين لإدارة الأعمال والمناقشات المتصلة بمختلف القضايا المطروحة على رئاسة المجلس، بما فيها العمليات الإنسانية في البوسنة والهرسك ورواندا وبوروندي، وكذلك عمليات السلام في هايتي وأنغولا وليبريا.

وغدا سنتولى للمرة الثانية رئاسة مجلس الأمن، وسنعمل بنفس روح التعاون والعزيمة الحقيقية للمساعدة على إيجاد الحلول للمشاكل التي تطرأ في ميدان السلم والأمن الدوليين.

لقد عادت أمريكا الوسطى الآن الى المسرح العالمي بنهج تكاملي جديد يشجع على العمل المشترك ويسمح بتسريع عمليات تنميتها. وإن نهجنا، المبني على أساس التاريخ والتقاليد والتضامن، وفوق كل شيء على إدراكنا بالمصير المشترك، يمكننا من مضافرة جهودنا في السعي الى تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية في جميع المجالات.

ومنذ عام ١٩٨٦، وفي إطار عمليات التكامل في منطقتنا شبه الإقليمية، عقدنا سلسلة من مؤتمرات القمة الرئاسية، واتسمت الستة الأولى منها بطابع سياسي بحت، وأنجزت هدف تحقيق السلم والديمقراطية في المنطقة. وأدت المؤتمرات التالية، التي ركزت على مواضيع اقتصادية، الى تشكيل منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، وتحديد معالم برنامج عملنا الحالي: التحالف من أجل التنمية المستدامة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر هذه الجمعية على الدعم الذي قدمته لمنظومتنا في العام الماضي بمنحها مركز المراقب، مما يتيح إقامة تعاون أكبر بين منظومة الأمم المتحدة ومنظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى.

وإذ نقف على عتبة ألفية جديدة، فإن حكومة هندوراس ملتزمة التزاما حازما بالمسؤوليات التي يفرضها علينا عالمنا. وفي هذا الصدد، تؤيد هندوراس إضفاء المزيد من الديمقراطية على الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونحن نرى أن أية زيادة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن تتم وفقا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل، وأن تعبر عن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة في العقود الأخيرة كيما يتحول مجلس الأمن الى جهاز ديمقراطي ذي طابع تمثيلي أكبر، ويكون بالتالي أداة أكثر مصداقية وفعالية في الاضطلاع بمسؤولياته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين دون التأثير على فعاليته أو على سرعة عمليات اتخاذ قراراته. وينبغي أن يكون الطابع الديمقراطي والتمثيلي الحقيقي في مجلس الأمن الأساس الرئيسي لتوسيع الحكومة العالمية للقرن الحادي والعشرين.

إننا جميعا نود أن نرى الأمم المتحدة أكثر كفاءة واستجابة ومسؤولية. ونود جميعا إدارتها بصورة أفضل وتوطيد أقدامها بقدر أكبر، ونريد لها أن تحقق نتائج ملموسة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري إجراء إصلاحات مجدية لتعزيز فعالية الأمم المتحدة وضمان أن تحصل على أساس مالي متين وإدارة قوية وقدرة هيكلية، وأن يكون لها إحساس واضح بالهدف في تناول مهامها.

وينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بالدور الذي تضطلع به حاليا المؤتمرات العالمية الباهظة التكلفة، وأن تكون المحفل المنشود للمناقشات الموضوعية المستمرة حول القضايا الهامة والراهنة التي تعقد في فترات منتظمة. وفي الوقت ذاته، ينبغي التقليل بصورة جذرية من جدول أعمال الجمعية العامة التقليدي. فينبغي النظر في البنود المتكررة بتواتر أقل. وينبغي لنا الحد من مدة بياناتنا، ويتعين علينا أن نصلح هياكل اللجان والهيئات الفرعية لتفادي التداخل والازدواجية.

ويواصل بلدي، هندوراس، العمل بنشاط في جملة أمور منها تعزيز نظام حكمه الديمقراطي، ودعم السلطة القضائية، وتنظيم الشرطة الوطنية الخاضعة للسلطة المدنية، وتحديث الدولة، بالإضافة الى السعي الى إقامة إطار مرجعي جديد للنهوض بالتنمية على أساس المشاركة الكاملة من جانب جميع قطاعات المجتمع.

وهندوراس، شأنها شأن جميع البلدان النامية الأخرى، ملتزمة التزاما عميقا بالعمليات الرامية الى مكافحة الفقر والتخلف وبتعبئة طاقات شعبها وموارده من أجل تحقيق نمو سريع ومنصف ومتواصل، والعمل بيد واحدة لتعزيز نتائج الجهود الوطنية من خلال التضامن والتعاون والثقة المتبادلة.

ولكن لا تزال هناك التزامات اقتصادية ومالية كثيرة يتعين الوفاء بها على المديين القصير والمتوسط. والتعاون الدولي يتراجع باستمرار وتزداد مؤشرات الفقر سوءا.

إننا نود أن نرى عالما تعمل فيه البلدان، المدركة لتنوعها، بصورة مشتركة لتحقيق أهداف مشتركة، عالما يكون فيه السلم والأمن والكرامة التراث المشترك لجميع الشعوب، عالما تعود فيه المنجزات العلمية بالفائدة على البشرية، وباختصار عالما تستخدم فيه الموارد المتوفرة بصورة رشيدة بغية تلبية احتياجات الجميع. هذا هو فهمنا لما يجب أن يكون عليه جوهر التعاون بين الشمال والجنوب.

وإذ تدخل الأمم المتحدة نصف القرن الثاني من عمرها، تتوفر لدينا فرصة للعمل على تحقيق هدف الميثاق - تعاون عالمي لردع ووقف العدوان - ولتعزيز التقدم الإنساني السلمي والمنتج والمستدام. وفي هذا الصدد، توفر لنا "خطة للتنمية" فرصة فريدة لإعطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية أولوية مركزية في النظام المتعدد الأطراف. كما أن تشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الفقر في البلدان النامية، وكذلك الدعامة الشرعية التي ينبغي للأمم المتحدة أن تبديها في هذا الميدان، يجب أن تكون هي الأخرى أهدافا أساسية للخطة.

ويأمل بلدي أن تختتم بسرعة ونجاح أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة المفاوضات بشأن خطة التنمية التي يجريها الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للتنمية. واكتمال هذا العمل سيكون نقطة تحول لأنه سيؤدي إلى قطع التزامات أكيدة ويأذن باستهلال مهمة تنفيذ الإجراءات التي اتفق عليها.

وهندوراس، بوصفها بلدا محبا للسلام، تؤكد ثانية التزامها التام بالمبادئ والمقاصد الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وإنشاء آلية عالمية وقابلة للتحقق منها ومتعددة الأطراف وفعّالة تساعد على تعزيز نزع السلاح النووي ومنع انتشار هذه الأسلحة بجميع جوانبه.

وتمشيا مع هذه المبادئ، يسرني أن أعلن أن هندوراس وقّعت على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية في دورة الجمعية العامة هذه، وأود أن أناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التوقيع عليها في أسرع وقت ممكن. ونود أيضا أن نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات حازمة لتخفيضها تمهيدا للتخلص منها.

إن وجود الألغام البرية وغيرها من أجهزة التفجير غير المفجرة في مختلف مناطق العالم مشكلة إنسانية ضخمة وتهديد خطير لأمن وصحة وبقاء السكان المحليين الذين يقطنون المناطق التي نشرت فيها هذه الأجهزة القاتلة. وتحول هذه الأجهزة دون عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في الدول المتضررة

بهذا الخطر المستمر، كما تعوق العمليات والبرامج الإنسانية والأنشطة الوطنية للإعمار والتنمية الاقتصادية وعمليات حفظ السلام.

لهذا السبب، نحث الدول الأعضاء، لا سيما الدول القادرة على تقديم المساعدة للبلدان المتضررة، بما فيها منطقة أمريكا الوسطى، على أن تفعل ذلك، بغية إنشاء وصقل الآليات الوطنية لإزالة الألغام. ونناشد المجتمع الدولي أيضا أن يوافق أخيرا على فرض حظر تام على إنتاج وتصدير وبيع واستخدام الألغام المضادة للأفراد.

ويود وفدي مرة أخرى أن يسجل رسميا اهتمامه في رؤية قبول جمهورية الصين في تايوان عضوا في الأمم المتحدة. وفي هذه اللحظة، التي تحرز فيها نظم الحكم الديمقراطي وسيادة القانون تقدما في معظم الدول التي تكون هذه المنظمة، يبدو من المتناقضات الاستمرار في استثناء جمهورية الصين في تايوان من المشاركة. فهذا بلد ناضل بتصميم من أجل الديمقراطية ونجح هذا العام في إقامتها وفي انتخاب حكومة بأغلبية أصوات الشعب في عملية اقتراع مباشر. هذه دولة تحترم حقوق الإنسان، ولها اقتصاد من أقوى الاقتصادات على الأرض، وما فتئت تناضل للقضاء على الفقر، وعدد سكانها ٢١ مليون نسمة يتمتعون بمستوى ثقافي يحسدون عليه. وباختصار، تفي جمهورية الصين في تايوان وفاء تاما بشروط العضوية في الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق.

كما أن مشاركتها في مختلف المحافل الدولية ستكون مفيدة للغاية للبلدان النامية، لأننا سيكون بوسعنا الاستفادة من خبرتها القيمة في برامج التعاون، كما ثبت عندما شغلت مقعدا في هذه الجمعية منذ اليوم الذي وقعت فيه الميثاق حتى عام ١٩٧١.

وفي هذا الصدد، تؤيد حكومتي القرار المعنون "دور تايوان في المنظمات الدولية" الذي اعتمده البرلمان الأوروبي في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، والذي ينص صراحة على دعم الاتحاد لفكرة أنه ينبغي أن يكون لجمهورية الصين في تايوان مستوى أعلى من الاعتراف والتمثيل في الوكالات الدولية. ويحث الأمم المتحدة أيضا على تشكيل فريق عمل لدراسة إمكانية مشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة والوكالات الدولية.

إن حدة مشكلة إنتاج المخدرات في منطقة أمريكا الوسطى أقل من حدتها في أماكن أخرى، مع أن بلداننا لم تنج من أضرار استخدام المخدرات. لهذا السبب، اتفق وزراء داخلية المنطقة في ٢١ حزيران/يونيه على وضع خطة للتعاون لمكافحة هذه الآفة. وفي هذا الصدد، ندعم المبادرة الداعية إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ تكرس لتعزيز الاستراتيجية الدولية لمكافحة العقاقير المخدرة.

ومن أجل معالجة مشكلة الكفاءة والفعالية في منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن يكون عام ١٩٩٦ عاما للتأمل والتفكير. وقد صدرت نداءات تطالب بإعادة تعريف مقاصد المنظمة، ولا سيما، وظائف مجلس الأمن. ولتحقيق هذه المهمة الهامة، يجب أن نعمل على أساس رؤية متشاطرة ومتوازنة لمستقبل المنظمة. وينبغي أن يكون بناء ثقافة سلم وأمن ورفاه دولي الهدف النهائي في إعادة تعريف المهام هذه. وهذا شيء يتعين على الأمم المتحدة أن تنجزه تجاوبا مع احتياجات شعوبنا.

إذ نقترب من نهاية القرن ونهاية الألفية، نجد أن عولمة الاقتصادات وتجمع البلدان في نظم للتكامل أصبحا من الحقائق التي لا رجوع عنها. وستكون إحدى نتائج ذلك ظهور دول كبرى مرة أخرى تندمج فيها دول صغرى. ونشعر بالقلق إزاء مستقبل الدول الضعيفة الأقل نموا التي تحتاج، مثل دولتنا، الى بذل جهود داخلية وخارجية ضخمة للمحافظة على الهوية التي تميزها عن بقية العالم.

وحق الشعوب في تقرير مصيرها على أساس السيادة حق مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب مراعاة هذا الحق في النظام العالمي الجديد إذا أردنا أن نحافظ على السلام والتعددية الثقافية بين الدول، وهذا واجبنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية رواندا ورئيس وفدها، سعادة السفير غيديون كاييناموراً.

السيد كاييناموراً (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئ السيد غزالي اسماعيل على انتخابه بالإجماع رئيسا لهذه الدورة. إن انتخابه تأكيد جديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ثقتها فيه وفي حكومة ماليزيا. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد له تعاون وفد جمهورية رواندا في رغبتنا الجماعية لتعبئة مجتمع الأمم في تصميمه الموحد على الوفاء بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بسلفه، سعادة السيد ديوغو فريتاس دو آمارال لترؤسه الدورة الخمسين للجمعية العامة بطريقة قديرة وفعالة للغاية.

إن الدورة التي يرأسها السيد غزالي ستنظر في جدول أعمال هام يضم أكثر من ١٥٥ بندا تسهم، في مجموعها، في إحلال السلام والأمن والاستقرار في العالم. والأمم المتحدة أنسب محفل لمناقشة هذه المسائل وغيرها من المسائل المتصلة بالسلام والتنمية العالمية والتعاون الدولي. ولهذا، فإن جدول الأعمال المطروح أمامنا يسعى الى النظر في تنفيذ مقاصد الميثاق، كما كرستها المادة الأولى.

ونحن إذ نتحرك صوب القرن الحادي والعشرين، تبقى مسؤوليتنا الفردية والجماعية إعادة النظر في مدى إسهام بلداننا، أو عدم إسهامها، في تحقيق هذه الأهداف. وستجري خلال هذه الدورة مناقشة خطة الأمم المتحدة للسلام، ومبادراتها الهامة بشأن حفظ السلام وحقوق الإنسان وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالتنمية والأمن الجماعي، والإرهاب ونزع السلاح النووي، ومنع الصراعات وحلها. وتود رواندا أن تضم صوتها الى أصوات الوفود التي تكلمت من هذه المنصة داعية الى السلم والأمن العالمي وإلى تنمية البلدان النامية.

لقد ألقيت بيانات من هذه المنصة تشير الى ما وصفه البعض بالأحداث الفظيعة التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤. وقد وصفها كثيرون، ربما عن خطأ وبصورة مبسطة، بأنها صراع أو أزمة أو أحداث فظيعة أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولكن ما حدث في رواندا كان إبادة للجنس، ولا شيء غير إبادة الجنس. فلم يكن صراعا قبليا أو عرقيا، كما يشار إليه كثيرا.

وخلال الفترة من نيسان/أبريل الى تموز/يوليه ١٩٩٤ قتل أكثر من مليون رواندي بشكل منهجي مرسوم. وتم تنفيذ هذه المجزرة في ٩٨ يوما فقط. ولا تزال الآثار المدمرة لإبادة الجنس في رواندا موجودة، ولا نزال نتعايش معها. ويتكون سكان رواندا الآن من ٧٠ في المائة من النساء، منهن ٦٠ في المائة من الأرامل، كما أن لدينا ٤٠٠ ٠٠٠ يتيم في البلد.

ولا يزال مرتكبو عملية إبادة الجنس يتمتعون بحريتهم في بعض العواصم. وبدلا من أن يشعروا بالندم، فإنهم يتفاخرون بمخططهم الذي لم يكتمل تنفيذه. إن جيشهم وميليشياتهم وزعامتهم السياسية في المخيمات العسكرية ومخيمات اللاجئين توجد بالقرب من الحدود بين رواندا وزائير. وقد كثفوا مؤخرا عمليات تسللهم الى رواندا لقتل المتبقين على قيد الحياة بعد عمليات إبادة الجنس.

ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على حكومة زائير لكي ترحل اللاجئين بعيدا عن حدودها مع رواندا وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

إن انسحاب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في خضم تنفيذ مخطط إبادة الجنس لم يكن مفيدا. وبالنسبة لنا في رواندا، فإن ذلك لا يزال يذكرنا، بل وسيستمر في تذكيرها، بمسؤولية الأمم المتحدة عن كفالة عدم تكرار ذلك في أي مكان آخر. والأهم أن ذلك الانسحاب يشير الى ضرورة دعم الأمم المتحدة لرواندا في جهودها الرامية الى إعادة بناء بنيتها الأساسية الاقتصادية - الاجتماعية. وهذا أمر حاسم، لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام دون تعمير وتنمية. وقد توصلت الى نفس النتيجة مؤخرا الندوة الرفيعة المستوى المعنية بالصراعات في أفريقيا، التي عقدت في هذا الشهر في طوكيو، يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر.

وأود أن أسجل تقدير حكومة بلدي للجهود التي بذلتها البلدان والمؤسسات والوكالات الإنسانية التي ساعدت رواندا، ولا تزال تساعدها، في برامج إعادة التأهيل القطاعية المتنوعة. ونشعر بالامتنان بنفس القدر لأولئك الذين أعربوا عن استعدادهم لتقديم المساعدة في المستقبل القريب.

إن مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد مؤخرا ونظم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان مفيدا. ونحن ممتنون للالتزامات التي تم التعهد بها. وذلك يساعد رواندا مساعدة جمة في توطيد إنجازاتها التي حققتها خلال العامين الماضيين وزيادة تلك الإنجازات.

وحكومة الوحدة الوطنية، بقيادة فخامة الرئيس باستير بيزيمونغو، قد قطعت شوطا كبيرا نحو إعادة البلد إلى حياته الطبيعية. لقد حققنا إنجازات هائلة، تشمل إعادة التأهيل التدريجية والمنتظمة للهيكل الأمني، وللهيئتين القضائية والتشريعية، وللاقتصاد. وقد أسهمت سياسات الاقتصاد الكلي السديدة في أقل من سنتين في تخفيض التضخم من ٦٠ في المائة عام ١٩٩٤ الى ١٠ في المائة عام ١٩٩٦. وستنخفض هذه النسبة الى ٥ في المائة بانتهاء عام ١٩٩٧. وقد بلغ الإنتاج الزراعي ٧٠ في المائة من المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، كما أننا سجلنا مستويات تثير الإعجاب في إنتاج الأغذية.

كما يسرنا أن نبلغ المجتمع الدولي بأن أكثر من ٢,٢ مليونا من اللاجئين عادوا الآن إلى رواندا. وجميع اللاجئين الروانديين الموجودين أصلا في بوروندي تمت إعادتهم إلى الوطن واستقروا من جديد في مجتمعاتهم المحلية دون حوادث. وهذا يكفي للتدليل على أنه لم يعد هناك سبب لأن يظل الروانديون اللاجئون في بلدان مجاورة أخرى مقيمين هناك، اللهم إلا إن كانوا رهائن لقادة عمليات إبادة الأجناس في مخيمات اللاجئين.

وقد تمت هذه الإنجازات بالرغم من بعض العوامل الحرجة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد رواندا في التغلب عليها، إن كان لنا أن نبقى على وتيرة تقدمنا المطرد نحو الاستقرار والسلام والتنمية الدائمين.

فعبء الديون الباهظ شل كل قطاعات المجتمع، ولا سيما أضعف المجموعات السكانية - كالأطفال والنساء والأرامل والمسنين - التي تُعد أكثر المجموعات تضررا من هذه المشكلة. لقد سجلت ديون رواندا في نهاية ١٩٩٥ رقما فلكيا بلغ بليون دولار، أي ٩١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعظم هذا المبلغ، أي ٨٤ في المائة منه، مستحق للمؤسسات المتعددة الأطراف، و ١٣ في المائة منه ديون ثنائية؛ والباقي، أي ٣ في المائة، في حساب ائتمانات الموردين. وبالنظر إلى ضخامة عبء هذا الدين الخانق، لا تستطيع الحكومة أن تعيد بناء هياكل البلد الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية المدمَّرة، في أعقاب عمليات إبادة الأجناس. وبالتالي فإننا نحث المجتمع الدولي، وبخاصة المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، أن تلغي ديون رواندا على الفور، لأن هذا الإلغاء، وإن كان دون هدف توفير موارد جديدة على هيئة خطة مارشال، من شأنه أن يسهم كثيرا في إنعاش رواندا ونموها المستدام. ونحن نعرف تمام المعرفة أنه عندما تتوفر موارد مالية كبيرة في فترات ما بعد الحرب يمكن تحقيق السلام والاستقرار وإدامتهما.

لقد أشار العديد من المتكلمين إلى مسألة الصراعات وانعدام الأمن في منطقة البحيرات الكبرى. والوضع في بوروندي يثير قلق الكثيرين، وبخاصة بلدان المنطقة. وأود في هذا الصدد أن أثني على جهود منظمة الوحدة الأفريقية وزعماء المنطقة وجميع من شاركوا في البحث عن حل دائم.

ومما عقَّد من عدم الاستقرار الإقليمي، الاضطهاد المنهجي الذي يتعرض له الزائيريون الناطقون بالكينيارواندية. وقد صُعِّدت هذه العملية هذا العام بذبح عدد من الزائيريين ذوي الثقافة الرواندية من منطقة شمال كيفو، واضطرار البعض منهم إلى الفرار إلى رواندا وأوغندا. وقد امتد هذا القمع في الآونة الأخيرة إلى كيفو الجنوبية في زائير حيث تعرض الزائيريون الناطقون بالكينيارواندية مرة أخرى لهجمات وحشية من جانب القوات الزائيرية وجنود حكومة رواندا السابقة وميليشيات "إنتراهاموي"، الذين لم ينتهوا من مخططاتهم لإبادة الأجناس و "التطهير العرقي" بل صدروها.

أما الناجون من هذه الهجمات، ومعظمهم من النساء والأطفال، حيث أن الرجال والصبية إما يقتلون أو يسجنون، فقد اضطروا لالتماس الملجأ في رواندا. وحكومة زائير مسؤولة عن أن تعيد إلى الوطن دون شروط رعاياها الذين يعيشون حاليا في مخيمات اللاجئين في رواندا. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يُحمِّل حكومة زائير على وقف "التطهير العرقي" المنتظم الذي يمارس حاليا في شرق زائير. كما نحث حكومة زائير أن تكف فورا عن عدوانها العسكري الموجَّه مؤخرا ضد الأراضي الرواندية.

ونود أن نشيد بالمعلم جوليوس نيريري الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، على بحثه الجلي والصادق عن حلول، لا لبوروندي وحدها وإنما في السياق الأوسع لمنطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

ولكن المشكلة لا تتمثل في عدم وجود الحلول. إن ما نفتقر إليه هو الإرادة الحاسمة لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها طوعا. هذه هي المشكلة التي ينبغي معالجتها. وفي حالة منطقة البحيرات الكبرى، نجح الرؤساء السابقون، جوليوس نيريري من تنزانيا، وجيمي كارتر من الولايات المتحدة الأمريكية، والجنرال توري من مالي، في حمل رؤساء الدول والحكومات على الموافقة والتوقيع على إعلانات رسمية بشأن طرائق حل مشاكل المنطقة.

وفي هذه الدورة سننظر في إعادة انتخاب الأمين العام. وموقف حكومة بلدي واضح منذ قمة ياوندي التي عقدتها منظمة الوحدة الأفريقية. إننا لا نؤيد إعادة انتخاب مَن يشغل المنصب حاليا؛ لأن ذلك سيكون بمثابة مكافأته على فشله في عدم استخدام الأدوات التي يتيحها ميثاق الأمم المتحدة لإنقاذ الروانديين من جريمة إبادة الأجناس. وقبل كل شيء، سيكون منافيا للضمير الجماعي للشعب الرواندي أن نؤيد ترشيح الأمين العام الحالي.

ولكننا، وبغض النظر عن هذه الأسباب المعنوية، نعتقد أن انتخاب أمين عام يثور حوله الجدل لن يكون في صالح الأمم المتحدة، بل سيعرض للخطر أداء مؤسسة تحتاج إلى تعزيز.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية إستونيا وممثلها الدائم ورئيس وفدها السيد تريفمي فليستي.

السيد فليستي (إستونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بتهنئة السيد غزالي اسماعيل على توليه منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وإنني لعلى ثقة بأن توجيهه القيِّم سيؤدي إلى تتويج هذه الدورة بنتيجة ناجحة. نؤكد له كامل تأييدنا.

واسمحوا لي، كمقدمة، أن أذكِّر بأن شهر أيلول/سبتمبر الحالي يصادف الذكرى السنوية الخامسة لعودة إستونيا إلى الساحة الدولية. فمنذ خمس سنوات رفع علم إستونيا بألوانه الثلاثة الأزرق والأسود والأبيض، أمام هذا المحفل. ولم يكن يضارع تلك اللحظة، من حيث مغزاها التاريخي والعاطفي، إلا لحظة أخرى كانت قبل ٧٠ عاما، في أيلول/سبتمبر ١٩٢١، في جنيف، حينما تم الترحيب بإستونيا بوصفها عضوا جديدا في عصبة الأمم - المنظمة الدولية التي علَّم تاريخها العالم دروسا كثيرة.

لقد انتهت الحرب الباردة. ومع ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يسعى إلى زيادة ضمان مستقبل أكثر أمنا لأطفالنا وأحفادنا. وفي هذا الصدد، تود استونيا أن تعرب عن الارتياح إزاء التأييد الساحق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي اعتمدتها الجمعية العامة. وقد كان احتفال التوقيع على المعاهدة في الأمم المتحدة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر معلما هاما، ونتيجة لمفاوضات متواصلة، وفي الوقت نفسه علامة على الأمل في المستقبل. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن المعاهدة يمكنها أن تسهم إسهاما هاما في منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الدولي. ويجب على الأمم المتحدة أن تستجيب الآن بشكل واضح للشعوب التي تريد أن تعيش في عالم خال من أية تهديدات للأسلحة النووية أو سائر وسائل الدمار الشامل.

إن عالمنا يواجه تحديات جديدة. وهذه التحديات الجديدة تتطلب أمما متحدة متجددة. وفي الدورة الماضية بذلت جهود كبيرة لإصلاح المنظمة. وهذا

العمل سيستمر خلال الدورة الراهنة. والحقيقة، أن أحد الأهداف المبدئية التي تواجهنا في الدورة سيكون زيادة فعالية الأمم المتحدة. واستونيا ترحب بالتقدم المحرز في هذا المجال. ولا يزال هناك عدد من الطرق التي يمكن للأمم المتحدة أن تزيد بها تحسين أدائها. ونحن نعلق أهمية خاصة على استعراض وسائل عمل اللجان العملية وأفرقة الخبراء وأجهزة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا على زيادة التنسيق بين عمل اللجنتين الثانية والثالثة.

إن استونيا تتطلع إلى مشاركة نشطة في الأفرقة العاملة المعنية بإصلاح الأمم المتحدة. ونعلق أهمية خاصة على الإصلاح المالي للمنظمة. واستونيا تؤيد وجهة النظر القائلة بأن الأمم المتحدة ينبغي لها أن توضع على أساس مالي قوي. وينبغي لسائر الدول الأعضاء أن تبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها ودفع متأخراتها دون أية شروط. وفي الوقت نفسه، نتشاطر التفاهم بأن جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة ينبغي تنقيحه. ويجب أن يكون جدول الأنصبة الجديد منصفا وأكثر شفافية. وينبغي أيضا أن يعكس على نحو أفضل المبدأ الرئيسي الخاص بالقدرة على الدفع. ونأمل أن يحقق الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة حلا شاملا إجماعيا للمصاعب المالية الراهنة للمنظمة.

إن إصلاح المنظمة سيتضمن أيضا تغييرات في تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله. ونحن نرحب بقرار الجمعية العامة بطلبها من الفريق العامل المفتوح العضوية تقديم تقرير إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تتمكن الدول الأعضاء - وفقا لولاية الفريق العامل - من التوصل إلى حل للمناقشات الطويلة الأجل بشأن توسيع عضوية مجلس الأمن.

لا يزال حفظ السلام واحدا من أهم أنشطة المنظمة. وقد شهدت السنوات الأخيرة دورا متغيرا لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد تحولت اليوم الى أشكال متعددة المهام ومتنوعة. وهناك تحد آخر أمام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة هو التعامل مع الصراعات الداخلية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا أن جهود حفظ السلام الإقليمية التي تمارس تحت رعاية الأمم المتحدة يجب أن تظل تحت رقابة الأمم المتحدة الصارمة.

واستونيا لا تزال تشارك في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الخريف سنزيد مشاركتنا في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بتقديم سرية إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وستلحق السرية بالكتيبة النرويجية. والوزع جزء من مشروع مشترك لتكوين كتيبة بلطيقية لحفظ السلام. وتلك الكتيبة ستكون الإسهام التي تقدمه دول البلطيق لتعزيز قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الحكومات التي ساهمت في هذا المشروع البلطيقي المشترك.

خلال العام الماضي، اتخذت استونيا خطوات أخرى نحو تنفيذ ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى - ريو، وفيينا، والقاهرة، وكوبنهاغن، وبيجين واسطنبول. وتحقيقا لهذا الهدف، أنشئت لجنة خاصة من بين الوزارات في استونيا. ولما كانت مجالات الاهتمام الحاسمة للعديد من المؤتمرات متداخلة، فإننا نتطلع أيضا إلى تنسيق أفضل لنتائجها.

في العام الماضي قامت اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية بعمل هام في وضع نص نظام أساسي لتلك المحكمة. ونحن نرحب بذلك العمل ونتطلع إلى المزيد من التقدم خلال الدورة الحادية والخمسين.

إن عدم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية سبب كبير من أسباب الصراع. والعديد من الصراعات داخل الدول ينجم عن إنكار حقوق الإنسان الأساسية. وقد أوضح مؤتمر فيينا العالمي المعني بحقوق الإنسان أن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها واجب على جميع الدول. واستونيا تؤكد مجددا التزامها المستمر بحقوق الإنسان. وبالرغم من قسوة الانتقال المؤسسي والاقتصادي، تمكنا من جعل الديمقراطية طريقا للحياة. وتمثل حقوق الإنسان لجميع السكان في استونيا جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية الاستونية.

ونحن نواصل إيلاء أهمية خاصة لعمل المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد خوسيه أيالا لاسو، ومركز حقوق الإنسان، وآلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بشكل عام. وإن الأداء الشفاف لهذه الآلية ينبغي أن يعتمد على الإبلاغ المحايد وتجاهل الادعاءات السياسية النزعة. وعدم القيام بذلك من شأنه أن يضر بشكل خطير بمصداقية المنظمة. وبسبب الذكريات الأخيرة جدا، فإن هذه المسألة ذات أهمية خاصة لأستونيا. وهذا أيضا واحد من الأسباب التي تجعل استونيا تضع من بين أولوياتها مسائل تتعلق بالشعوب الأصلية وحقوق الإنسان.

إن استونيا تعتقد أنه من المهم ضمان التمويل الكافي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، نود أن نشير إلى أن المنظمات الإقليمية المختلفة التي تركز على حقوق الإنسان تصدر تقارير دورية فيما يتعلق بهذه المسائل. ولتجنب الازدواجية واستخدام الموارد استخداما فعّالا، ينبغي لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تعتمد على الخبرة المكثفة للمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. وهاتان المنظمتان تتبنيان الأسس الرئيسية للأمن والاستقرار في أوروبا. وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد تعزيز علاقاتها بهما وبخاصة فيما يتعلق بمجلس أوروبا. وهو القلعة الحصينة لحقوق الإنسان على القارة الأوروبية ورمز التعاون بين الأمم الساعية إلى إقامة حوار صريح متبادل الفائدة. واستونيا، الرئيس الحالي لمجلس أوروبا، تتبع سياسات الارتباط الإيجابي في العلاقات مع جميع البلدان، بما في ذلك جيراننا الشرقيون. وفي هذا الصدد، نأمل مخلصين أن يستجيب الاتحاد الروسي لجهودنا.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد التزامنا بالإسهام، مع جميع الدول الأعضاء، في إقامة مجتمع عالمي يمكن فيه للأفراد والدول أن يعيشوا في سلام وتفاهم. واسمحوا لي بأن أعرب عن أملنا الخالص في عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أذكر أنه بفضل دقة مواعيد الوفود الجديرة بالثناء، وفرنا بعض الوقت، عشر دقائق، حتى مع كون قائمة المتكلمين لهذه الجلسة أطول من المعتاد: لهذا استمعنا

إلى سبعة متكلمين بدلا من ستة. وهكذا يمكننا أن نرى أن دقة المواعيد وإيجاز البيانات قد أثمرا حقا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥